جامعة القاهرة

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

"الصناعات التحويلية فى أفريقيا الفرص والتحديات

مع التركيز على مصر وتونس"

Manufacturing in Africa, Challenges and opportunities

With

with Special reference to Tunisia and Egypt

د.هويدا عبد االعظيم عبد الهادي

Howyda abdelazim abdelhady

أستاذ الاقتصاد المساعد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية

Associate professor "Economic

Institute of African studies Research

Cairo University

2012

تعد الصناعة قاطرة التنمية، و مؤشر التقدم الاقتصادي للدول النامية والمتقدمة على السواء .وعلى الرغم من الموارد والثروات الطبيعية التي تمتلكها أفريقيا إلا أن إمكانيات التصنيع المتواضعة لم تفلح في تحقيق احتياجاتها المتعددة ،لاسيما وأنها تعاني ضعف البنية التحتية ، ونقص الخبرة فى استغلال مواردها بطريقة صحيحة ،الأمر الذي استدعى من الدول الأفر يقية والمانحين التحرك بعيدا عن الاستراتيجيات التقليدية، ومحاكاة جهود تنمية إضافية ومكملة لها.

ولما كانت مصر دولة لها باع طويل فى مجال الإنتاج الصناعي منذ ما يزيد على قرن من الزمان أخذت تتطور فيه التكنولوجيا الحديثة لدرجة أصبحت معها تتفوق على كثير من الدول الأفريقية ،فقد بات من الضروري استفادة هذه الدول من الخبرة المصرية؛ إما بتوطين الصناعات المصرية هناك، أو بنقل التكنولوجيا المصرية إليها،و فى المقابل تستفيد مصر منها فى الحصول على المواد الخام بأسعار رخيصة، وتقليل تكلفة النقل.

مقدمة

أولا: مراحل وسياسات التصنيع في أفريقيا

ثانيا :أهمية الصناعة التحويلية في الاقتصادات الأفريقية

ثالثا :خصائص الصناعة التحويلية في أفريقيا

رابعا: معوقات تقييم الأداء الصناعي في أفريقيا

خامسا: التحديات الداخلية والخارجية للتنمية الصناعية في أفريقيا

سادسا: إمكانيات التصنيع والفرص المتاحة

سابعا:تقييم الأداء الصناعي في كل من مصر وتونس

مقدمة:

تعد الصناعه التحويلية من أهم مكونات قطاع الصناعة(الذي يضم التعدين والتشييد)،نظرا لأنها توفر فرصا أكبر لتحقيق نمو مستدام ، فضلا عن توفير فرص عمل ،كما تعمل على تقليل الفقر، وتظهر أهميتها ليس فقط في الاختراعات والتقنية الحديثة التي تستخدم فيها، وإنما في علاقات الربط الأمامي والخلفي مع باقي القطاعات الأخرى مثل النقل والتأمين والاتصالات .لذلك سترتدور هذه الورقة حول الصناعة التحويلية في أفريقيا في البداية من خلال نظرة عامة على أهم مراحل وسياسات التصنيع في أفريقيا، أما الجزء الثاني فيتناول أهمية الصناعة التحويلية في الاقتصادات الأفريقية ،في حين يشير الجزء الثالث من هذه الورقة الي خصائص الصناعة التحويلية في أ فريقيا ،ويتعلق الجزء الرابع بالأداء الصناعي في أفريقيا، ثم يأتي في الجزء الخامس التحديات الداخلية والخارجية للتنمية الصناعية في أفريقيا، أما الجزء السادس فيعرض إمكانيات التصنيع والفرص المتاحة، وتنتهي الورقة بالإشارة الي تقييم الأداء الصناعي في كل من تونس ومصر، والعوامل التي أدت الى نجاحهما.

إشكالية الدراسة: على الرغم من الإمكانيات الطبيعية التي تمتلكها قارة أفريقيا والتي تؤهلها للحاق بركب الصناعة العالمي، إلا أن أداءها لم يكن بالدرجة التي تسمح حتى بمقارنتها بباقي الدول النامية الأخري والتي قفزت بخطى سريعة ، بل تجاوزت في بعض الأحيان الدول الصناعية الصاعدة (مثل دول شرق وجنوب آسيا) ،الأمر الذي جعل لها موطئ قدم راسخة وقوية في أفريقيا سواء من حيث الاستثمارات أو التجارة، وبالتالي ظلت المشكلة البحثية ليس البحث عن أسباب ومعوقات التصنيع، وإنما البحث عن إمكانيات التصنيع في الدول الأفريقية.ولماذا لم تستفد منها ؟

الهدف من الدراسة : توضيح إمكانيات الصناعة التحويلية في أفريقيا، والمراحل التي مرت بها ، مع إبراز التحديات التي واجهتها ،الأمر الذي أدي إلى ضعفها(بسبب فقرها في البنية التحتية ورأسمالها البشرى والتكنولوجي، ومواردها المالية) مع إبراز أهم الخطوات التي

يمكن اتخاذها من سياسات وتدابير صناعية، وأخيرا التركيز على مصر وتونس لما لهما من تجارب ناجحة في هذا المجال ،وكذلك العوامل التي ساعدتهما في ذلك.

أولا :مراحل وسياسات التصنيع في أفريقيا

إستهدفت الدول الأفريقية عقب حصولها على الاستقلال السياسي إحداث تحول اقتصادي من أجل توفير فرص عمل، ورفع مستوي الدخل والمعيشة لشعوبها، وتقليل احتمالات تعرضها للصدمات الخارجية بسبب اعتمادها على تصدير السلع الأولية، وفى سبيل ذلك مرت الدول الأفريقية بثلاث مراحل؛ بدأت المرحلة الأولي في الستينيات وانتهت في السبعينيات باتباع سياسة إحلال الواردات ، لكنها لم تستمر طويلا،حيث انتقلت إلى التصنيع من أجل التصدير . أما في الثمانينيات المرحلة الثانية فقد ظهرت برامج التكيف الهيكلي التى انتهت في أواخر التسعينيات حيث بذلت جهود كبيرة بقصد تطوير الصناعة عن طريق التخصص والميزة النسبية، لكن الأهداف المرجوة للتقدم بالصناعة لم تتحقق، ثم جاءت المرحلة الثالثة التى تتضمنت الاوراق الاستراتيجية للقضاء على الفقر بداية من عام 2000

التزمت أيضا الدول الأفريقية بالتصنيع على المستوي الإقليمي، حيث تبنى القادة الأفارقة في عام 2001 عملية التحول الاقتصادي من خلال التصنيع الذي اعتبر بمثابة القاطرة التي تقود النمو، وتعمل من أجل القضاء على الفقر في المنطقة. ثم ركزت الدول الأفريقية في عام 2007 على الاهتمام بالتصنيع كجزء من أجندتها بغرض تنويع اقتصاداتها، والعمل على عدم التعرض للصدمات، مع الارتقاء بالقدرة الإنتاجية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة ، وتوفير فرص عمل، والقضاء على الفقر، و في سبيل ذلك قام بعض الدول باتخاذ إجراءات من أجل قيام قطاع صناعي حديث ومنافس، حيث أصبح التصنيع مكونا رئيسيا في برامج التنمية الحديثة التي أعلنت عنها كل من مصر وكينيا وإثيوبيا وناميبيا ونيجيريا وأوغندا(UNCTAD,"1",2011)

و تنامى هذا الاهتمام من قبل القادة الأفارقة بتبنيهم خطة عمل للإسراع بالتنمية الصناعية في أفريقيا (Accelerated Industrial Development of Africa) (AIDA)

(Africaقام على تنفيذها وزراء الصناعة الأفارقة، وذلك من خلال المؤتمر الوزاري الذي عقد في عام 2008.

وفي نفس الوقت أثرت الأزمات الثلاثة (المالية والغذاء والطاقة)على صناع القرار بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتنويع الانتاج والصادرات من أجل بناء القدرة على مواجهة الصدمات، خصوصا وأن أفريقيا مازالت أقل المناطق في العالم تنوعا، وأقلها تقدما على مدار العقدين الماضيين.أما في عام 2010 فقد عقد مؤتمر تحت عنوان "الصناعات التنافسية للتنمية في أفريقيا"، تلاه مؤتمر آخر في عام 2011 نظمه كل من الاتحاد الأفريقي واليونيدو وحكومة الجزائر لمتابعة وتفعيل التنمية الصناعية السريعة (AIDA) ، وكيفية تحقيق التنمية الصناعية المستدامة في أفريقيا ، بناء على مبادرات إقليمية، مثل خطة عمل لاجوس عام 1980 ،واتفاقية أبوجاعام 1991لقيام الجماعة الاقتصادية لأفريقيا ، ثم مبادرة التحيز للصناعة الأفريقية Alliance for Africa's industrialization 1996 التي ركزت على الحاجة للتنوع والتحول الاقتصادي الذي يحقق الاعتماد على الذات في أفريقيا. أيضا أشارت الدراسات الحديثة إلى ضرورة التغير(التحول الهيكلي) اي التحول من أنشطة منخفضة الإنتاجية إلى عالية الانتاجية من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريع ومرتفع ومستدام . نظرالأن زيادة نسبة الصناعة التحويلية في الصادرات السلعية وتزايد معدلات نموها تحقق نموا اقتصاديا مرتفعا، لكنه ليس مستداما.كما أن هذا التغير الهيكلي ليس ضروريا فقط للنمو الاقتصادي المستدام(بل لتقليل الفقر ، وتوفير فرص عمل لاسيما و أن من 7 إلى 10مليون شاب يدخلون سوق العمل سنويا، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان توفيرها من خلال تصدير السلع فقط، لذلك لابد من التكامل بين نمو الإنتاجية الزراعية، وتنمية فرص العمالة غير الزراعية سواء في الصناعة أو الخدمات.

ثانيا : أهمية الصناعة التحويلية في الاقتصادات الأفريقية

يقيس الاقتصاديون تقدم الدولة في مجال التصنيع بثلاثة مؤشرات أساسية هي:

1 – نصيب الصناعة التحويلية(أي دون حساب التعدين والتشييد) في الناتج المحلى الإجمالي، 2 – نصيبها في الصادرات الكلية.3 – مساهمتها في العمالة، فكلما

ارتفعت هذه المؤشرات بمقارنتها بأنصبة الزراعة والخدمات كان ذلك دليلا على التقدم، وتتضح هذه المؤشرات فيما يلي(امينة جاد. 2008),

(1)ازدادت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلى الاجمالى فى الدول الأفريقية في فترة التسعينيات من 6.3% في عام 1970 إلى15.3%عام 1990 وهى أقصى نسبة وصلت إليها، ثم انخفضت هذه المساهمة إلى 12.8%عام2000 ،ثم إلى 10.5 %عام 2008بسبب زيادة مساهمة القطاعات التعدينيةعلى حساب هذا القطاع.وذلك كما يظهر من جدول(1)في الملاحق .أما على المستوي الإقليمي كانت منطقة شرق أفريقيا أقل المناطق تأثرا حيث شهدت انخفاضا من 13.4إلى9.7% فى الفترة1990–2008 في حين شهدت منطقة الغرب انخفاضا اكبر من13.1 الى5 % لنفس الفترة ، بينما كان الإنخفاض في الجنوب الافريقي والشمال الافريقي اقل وطأة، حيث انخفضت هذه المساهمة من 22.9% إلى 18.2 %للجنوب، بينماانخفضت في الشمال من 13.3 إلى 10.7%لنفس الفترة2000–2008 . (UNCTAD",1",2011)

والجدير بالذكر أن مساهمة الصناعة التحويلية في عام 2007 في سوازيلاند قد حققت أعلى نسبة بين الدول الأفريقية44.4 %وهو رقم لم تسجله موريشيوس(التي كانت تحتل مكانة الصدارة على مدار السنوات السابقة)حيث سجلت 19.9% فقط ،ثم تونس 19.1 % هذا في الوقت الذي ظلت فيه مساهمة الصناعة التحويلية ل 30دولة أفريقية أقل من 10 %لنفس العام.(AFRICA DEVELOPMENT BANK,2009)

واذا كان هناك انخفاض واضح بشكل عام في مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلى الاجمالى على النحو السابق ذكره في أفريقيا، إلا أن الوضع في آسيا مختلف، حيث تجد أن هذه المساهمة زادت من22% عام 2000 إلى35 %عام2008.

(2) فيما يتعلق بنسبة الصناعة التحويلية في الصادرات الكلية للفترة بين 2000–2006 وجد أن هذه النسبة زادت عن 50% في 8 دول فقط معظمها من الجنوب الافريقي وهي بتسوانا 86.4 % ،ليسوتو 87.4، جنوب أفريقيا 73.8 %،وسوازيلاند73.8% ،تونس 74.9%، موريشيوس68.8% ، المغرب67.8 %، توجو58 %.

فى الوقت الذى تشكل فيها الصناعات التحويلية أقل من10 % من اجمالي الصادرات في حوالى 16 دولة، حيث ان هذه الدول تستحوذ فيها الصادرات الخام أو البترولية على إجمالى صادراتها مثل نيجيريا التي تصدر 97.9 % وقود ومواد معدنية ، أما صادرات الصناعة التحويلية فيها فلا تزيد عن 2.1 % من اجمالى صادراتها. كذلك تصدر الجزائر

97.9%نفط أومواد خام بينما الصادرات الأخرى لم تتجاوز 1.2 %.ايضا السودان % 87.3 بترول ولم تتجاوز صادرات الصناعة التحويلية فيه0.1 %.

أما على مستوى القارة ككل فيلاحظ أن هناك إنخفاضا في الصادرات من الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات الأفريقية ، حيث انخفضت النسبة من 43 %إلى 39 % في الفترة 2002 –2005 ، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة هذه الصادرات 89% في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل بشرق اسيا والباسيفيك ، 61 % في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بأمريكا اللاتينية81 % في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بجنوب آسيا(UNCTAD,'1', 2011) .

شكل(1) نسبة صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات الكلية لمجموعات الدول النامية عام 2005

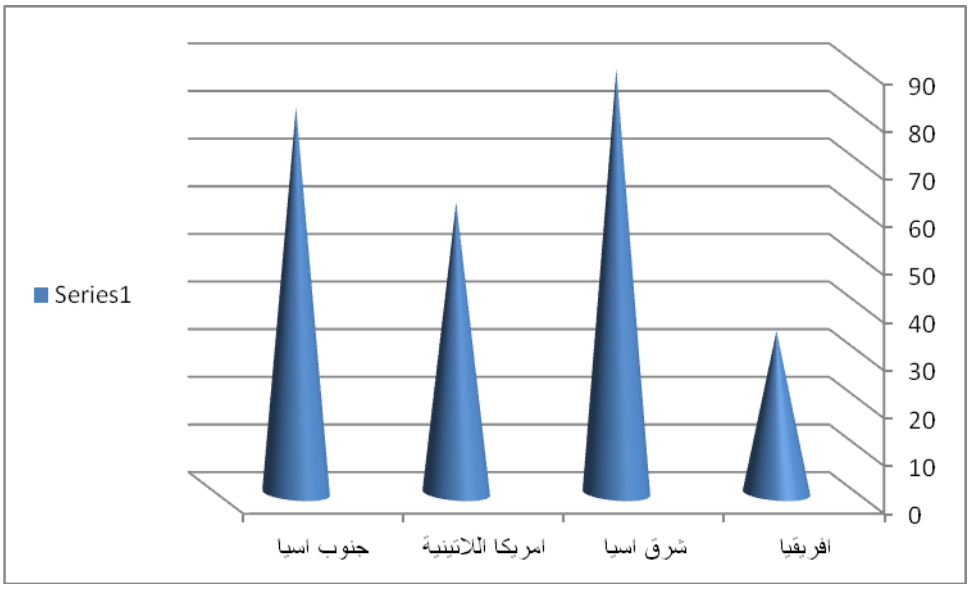

المصدر: من إعداد الباحث

كذلك انخفضت نسبة صادرات الصناعات التحويلية الأفريقية منخفضة التقنية من 25 % إلى 18 %لنفس الفترة 2000–2009 ، ونتيجة لذلك انخفضت صادرات المنطقة ككل بالنسبة للعالم من 1.5%إلى 1.3% ،في الوقت الذي زادت فيه صادرات شرق آسيا من 17 %إلى26%.

وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلا أن هناك تحسنا قد حدث في الصناعات التحويلية متوسطة التقنية وعالية التقنية خصوصا في السنوات الأخيرة، إذ زادت القيمة المضافة لها في أفريقيا من25.5 %إلى31.4 % في الفترة من 2000 –2009 ، كذلك زادت الصادرات متوسطة وعالية التقنية لإجمالي صادرات الصناعات التحويلية من23 %إلى 33%في الفترة 2000–2008 وذلك بسبب نمو قطاعات الصناعات التحويلية كثيفة استخدام التكنولوجيا ، وظهر ذلك واضحا على حساب الصناعات البسيطة (مثل تلك القائمة على الموارد الطبيعية والمنخفضة التكنولوجيا التي تحقق فرصا أقل منافسة وأقل استدامة) ويتضح ذلك من جدول1

جدول (1)القيمة المضافة للصناعات التحويلية منخفضة ومتوسطةوعالية التقنية في أفريقيا في الفترة من 2000–2009 %

الصناعة التحويلية	مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية % 2000	مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية %2009
الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية	51.6	48.8
الصناعات منخفضة التقنية	22.9	19.9
الصناعات متوسطة وعالية التقنية	25.5	31.4

المصدر : من اعداد الباحث عن :UNCTAD;1'

Economic Development In Africa Report 2011, .P.19.

ويلاحظ أن الصناعات ذات التقنية المتوسطة التي تضم مجموعة من السلع مثل : الأسمدة وسيارات الركوب والحديد pig iron ، وتشكل 10.3% من الصناعات التحويلية

الأفريقية أكثر فاعلية من الصناعات ذات التقنية المرتفعة التي تضم المجموعة السلعية مثل (الترانزيستورز، والصمامات، ومعدات الاتصالات) فهي تشكل1.9 % من الصناعات التحويلية الأفريقية) انظر جدول (2)بالملاحق

وتعتبر معظم الدول الأفريقية في المراحل الأولي للتنمية الصناعية حيث تنتشر فيها الصناعات منخفضة التقنية و كثيفة العمل خصوصا صناعات المنسوجات والملابس ومنتجات الجلود ، ومن أهم ثلاث صناعات تحويلية منخفضة التقنية في أفريقيا المعادن المشغولة، والحديد ، والملابس والمنسوجات.

أماعن أهم 10 منتجات منخفضة التقنية فهي تشكل 12% من الصناعات التحويلية الأفريقية تتصدرها الملابس، وتشكل نصف هذه المساهمة 6.4% (على الرغم من تحقق التوازن بين الصادرات والواردات منخفضة التقنية في عام2000)،إلا أن هذا الحال لم يدم طويلا حيث حدث عجز في 2008 جعل أفريقيا تعتمد على الاستيراد من المناطق الاخري وبخاصة المنتجات منخفضة التقنية .هذا العجز أظهر نقطتين مهمتين:

أولاهما أن أفريقيا تعد سوقا محلية كبيرة للمنتجات منخفضة التقنية ،ومن ثم يمكن أن تكون أساسا للتوسع في الأنشطة الصناعية ذات التقنية المنخفضة في بعض الدول الأفريقية.

النقطة الثانية التي يظهرها هذا العجز هي أن القطاعات الصناعية منخفضة التقنية تعد نقطة انطلاق تجاه الصناعات متوسطة وعالية التقنية، فالإهتمام بها وزيادة تصديرها يعمل على زيادة رأس المال وسهولة التحول الهيكلي للقطاعات الأكثر تقدما(UNCTAD'1', 2011).

(3) أما **بالنسبة للصناعات التحويلية واستيعابها للعمالة**،بالنظر إلى هيكل العمالة في الصناعة التحويلية على مستوي العالم خلال ال 30 سنة الماضية، يلاحظ تناقص نسبة العاملين بالصناعات التحويلية فى بعض القطاعات في الدول الغنية لصالح الدول منخفضة الدخل سريعة النمو *، فعلى سبيل المثال قبل عام 1985 كانت نسبة العاملين بقطاع الأغذية على مستوى العالم في المتوسط 32% فى الدول الصناعية، لكن بعدعام 1985 قلت هذه النسبة الى 29.7% (UNIDO, 2009) .

أما داخل القطاعات نفسها تجد أن الزيادة الملحوظة كانت في عمالة قطاع الملابس الجاهزة،حيث تزايد نصيب الدول منخفضة الدخل بشكل ملحوظ، فى الوقت الذى تزايدت فيه العمالة بالدول منخفضة الدخل سريعة النمو* في القطاعات التالية بأكثر من 50 % ألا وهى التبغ والمنسوجات والجلود والصناعات الكيماوية وتكرير البترول لكل قطاع ،أما الدول سريعة النموفقد كان معظم الزيادة فيها في 4 قطاعات رئيسية هى:الأحذية والطباعة والمعدات الكهربية ومعدات النقل ، بينما الدول منخفضة الدخل (التي يتركز معظمها في أفريقيا) فقد ظلت مهمشة في عمالة الصناعة التحويلية على المستوى العالمي في قطاعين فقط هما المشروبات والأثاث(1%)(UNIDO,2009)

---

*مع التغيرات فى معدلات النمو في الإنتاج الصناعي والتغير في هيكل القوي العاملة للصناعة التحويلية تم تقسيم الدول على مستوى العالم الى خمس مجموعات :مرة وفقا لمستويات الدخول ، ومرة أخرى وفقا لأداء النمو GROWTH PERFORMANCEفى الفترة 1975-2005 ؛ وتمثل التقسيم فيها على النحو التالى :

- 64دولة **غنية سريعة النمو** منها دول OCED ،
- و33 دولة ذات دخل **متوسط سريعة النمو** (منها شيلي و ماليزيا و كوريا وسنغافورة و تونس وسلوفاكيا)
- اما الدول ذات الدخل **المتوسط بطيئة النمو** (الجزائر والأرجنتين و كولومبيا والمغرب وجنوب أفريقيا)، ويبلغ عددها 36دولة في هذه المجموعة ،
- إلى جانب دول **منخفضة الدخل سريعة النمو**(منها بتسوانا و الصين و مصر والهند و اندونيسيا وتايلاند) وعددها 23دولة،
- بينما الدول **منخفضة الدخل بطيئة النمو**: منها (الكنغو وغانا و نيجيريا و السنغال وتنزانيا)ويبلغ عددها 24 دولة.

ثالثا خصائص الصناعة التحويلية في أفريقيا

تتسم الصناعات الأفريقية بعدة سمات أهمها1-:الإعتماد الشديد على الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية،2 -ضعف هيكلها الصناعي ومعظم الشركات العاملة فيها صغيرة الحجم، 3-ضعف الكتنولوجيا المستخدمة فيها ،4 - تتركز في مجموعات صناعية ضعيفة،5 -والأهم من ذلك أنها غير منظمة) غير رسمية 6 -وأخيرا عدم التجانس بين الدول من حيث الأداء.

1-اعتمادها الشديد على الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية Resource-based manufactures في عام 2009 شكلت هذه الصناعات 49% من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية لأفريقيا مقارنة ب20 %، 31% للصناعات متوسطة وعالية التقنية كما يلاحظ من جدول (1) ومن أهم الصناعات في هذه الفئة (الصناعات التحويلية القائمة على الموارد الطبيعية) صناعة الأغذية والمشروبات ،و صناعة الزجاج والصناعات المعدنية.

أما نسبة الصادرات من هذه الصناعات فقد انخفضت من52 %إلى49 %في الفترة-2000-2008، هذا في الوقت الذي تشكل فيه أهم10 صناعات حوالى 34%من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية لأفريقيا 2008 كما يتضح من جدول (2) في الملاحق. وعلى الرغم من أن هذه الصادرات حققت معدلات نمو مرتفعة إلا أن قيمتها المضافة ظلت منخفضة ،كما أنها جعلت الدول التي تعتمد عليها أكثر عرضة للصدمات العالمية ، كذلك فإن الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها منخفضة الانتاجية ،وليست لها علاقات تشابك مع باقي الاقتصاد القومي.

2-سطيرة الشركات صغيرة الحجم عليها:

تتسم معظم الاقتصادات الأفريقية بضعف الهيكل الصناعي فيها ، مع صغر أحجام الشركات العاملة فيها وضعفها ، وتعمل إلى جانب الشركات الكبيرة الحجم التي غالبا ما تكون مملوكة لدولة أجنبية وتعمل في المواد الخام أو القطاعات الاستخراجية ، حتي الشركات متناهية الصغر في أفريقيا أغلبها غير رسمي ، هذا في نفس الوقت الذي تقل فيه الشركات متوسطة الحجم في أفريقيا مما يؤثر عليها في الأجل الطويل بسبب قلة إنتاجيتها عن الإنتاجية في الشركات كبيرة الحجم .ومن جهة أخري تفتقد هذه الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر إلى القدرة على التحول سواء للحجم المتوسط ثم تباعا للحجم

الكبير ، كما تتجمع الشركات كبيرة الحجم والمتوسطة بدرجة كبيرة لدرجة سيطرتها على معظم الصادرات ، ومن حيث القيمة المضافة فإن 31شركة في اثيوبياكبيرة ومتوسطة الحجم تشكل منتجاتها نصف الصادرات(UNCTAD'1', 2011) .

3- ضعف القدرات التكنولوجية

يلاحظ أن معظم الشركات المحلية العاملة بتقصها أنظمة تكنولوجية تعلمية ابتكارية ، وقد ظهر ذلك الضعف في القدرات التكنولوجية في الصناعات الهندسية أو الميكانيكية بسبب أن تلك الاقتصادات قائمة على سلع أولية ،كما أنها مستخدمة لهذه التكنولوجيا ، ولم تقم بتطويرها أو تدخل عليها أيّ تقنية جديدة ، ويرجع ذلك إلى نقص الدعم الفني والبنية التحتية للمشروعات المحلية. كما أن المشروعات الأفريقية لا تبذل أي جهد في التقنية المستخدمة ،وبالتالي تجد صعوبات في الدخول أو المنافسة في أسواق التصدير للصناعات المتوسطة أو العالية التقنية.

4-المجموعات الصناعية Industrial clusters

لعب التصنيف الصناعي دورا مهما في الصناعة التحويلية الأفريقية، فقد تم تصنيف الصناعات إلى مجموعات صغيرة تنتمي لنفس القطاع، أو تكون شركات كبيرة الحجم،و قد تظهر ميزة هنا تتمثل في تقليل تكاليف المعلوماتية والتوزيعية(الجغرافية)على الشركات من نفس النوع،و الذي يكون بدوره مفيدا لأفريقيا التي تتسم بالضعف الشديد في البنية التحتية والانظمة المعلوماتية ، الأمر الذي يجعلها غالبا ما تعتمد على الخبرة العالمية.

5 - غالبيتها صناعات غير منظمة

معظم الصناعات التحويلية في أفريقيا غير منظمة في الوقت الذي يصعب فيه الحصول على بيانات حقيقية وحديثة عن القطاع غير المنظم ،فعلى سبيل المثال ساهمت الصناعات التحويلية غير الرسمية في كينيا ب 83 %من إجمالي العمالة للصناعات التحويلية، كما أن معدل نمو هذهالصناعات في القطاع غير المنظم 10.5 %بينما بلغ في القطاع المنظم1.5 %في الفترة 1998-2000.

وعن علاقة الارتباط بين خصائص انتاج الشركة وحالتها القانونية (مسجلة لدى الحكومة أم لا) قدم كل من(La; Porta and Shleife.2011) تحليلا عن القطاع

غير المنظم في أفريقيا، وحددا الشركات غير المنظمة بأنها " تلك الشركات غير المسجلة لدي الحكومة ذات الإنتاجية المنخفضة,والتي تعمل خارج الإطار الشرعي ". وبلستخدام بيانات 24 دولة وجدا أن إنتاجية الشركات غير المنظمة أقل من الشركات الصغيرة حتي لو كانت أصغر منها في الحجم ، وتنتج بالطلب(وفقا للطلب علىها) ، وتدار بمديرين منخفضي الكفاءة، ولاتستطيع الحصول على تمويل خارجي ،ولا الترويج لمنتجاتها، كما أنها تبيع لعملاء كبار غير منظمين، ونقدا، وكل منها تحتل مكانة خاصة في الأسواق .والجدير بالذكر أن الشركات غير المنظمة لاتتحول إلى شركات منظمة .وأهم ما يلاحظ على القطاع غير المنظم في أفريقيا أنه غير متجانس، والدليل على ذلك يظهر في موزمبيق، فهناك اختلافات جوهرية بين المشروعات غير المنظمة. أما عن أسباب عدم شرعيتها فقد تتبع من فقد توفر سبل العيش بعيدا عن شبكات التأمين الاجتماعي، وقد تكون وسيلة لكسب دخل أثناء البحث عن وظيفة رسمية.(UNCTAD'1', 2011).

6-الخاصية الأخيرة هي عدم التجانس بين الدول من حيث الأداء:

هناك اختلافات بين الدول الأفريقية من حيث متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية سواء من حيث المستوي أو معدل النمو ، وقد لوحظ أن هناك 6 دول فقط يصل فيها متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى 200$ على الأقل في عام 1990 ، أما في عام 2010 فقد زاد عدد الدول إلى 9 دول .أما عن معدل النمو فهناك 23 دولة حققت معدلات نمو سالبة لنصيب الفرد من القيمة الضافة للصناعة التحويلية على مدار الفترة 1990-2010، وخمس دول فقط حققت معدلات نمو فوق4 % (UNCTAD'1', 2011).

رابعا : معوقات الأداء الصناعي في أفريقيا على المستوى الداخلي

لم يقتصر الامر على فشل السياسات المتبعة أو الصدمات الخارجية في إضعاف الأداء الصناعي في أفريقيا ،بل لعبت العوامل الداخلية دورا مهما، الأمر الذي يتطلب التصدي لها لتعزيز احتمالات النجاح في التنمية الصناعية .و قد تمثلت العوامل الهيكلية في ضعف البنية التحتية ورأس المال البشري، وصغر السوق المحلي ،إلى جانب ضعف القاعدة التنظيمية.

وعن مدي توافر البنية الأساسية، أجرى البنك الدولي دراسة بغرض توضيح أثر أداء البنية التحتية [الاتصالات ، والطاقة (خاصةالكهرباء) ،والطرق]على النمو في أفريقيا جنوب الصحراء من الناحية الكمية والنوعية على الناتج الصناعي ،وكان التقييم مرة لأفريقيا

جنوب الصحراء مع الأقاليم الأخري ، ثم التقييم من الداخل، وبالتالي تم تقسيم القارة الى أربع مجموعات هى: الشرق ECA ، والغرب ECOWAS ، والجنوب SADC ،والوسط CAC ، مع ملاحظة أن كل مجموعة دول تختلف فيما بينها من حيث الحجم ومستويات الدخل ،وخير مثال على ذلك ليسوتو وسوازيلاند مع جنوب أفريقيا التي تمثل وحدها 40 % من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، وفي نفس الوقت تضم المنطقة أيضا دولا ذات دخل متوسط مرتفع مثل بتسوانا ،وكذلك منخفضة الدخل مثل مالاوي ومدغشقر (Cesar Calderon, 2008).

1-الاتصالات

أفضت نتائج تلك الدراسة إلى تراجع أفريقيا جنوب الصحراء خلف الدول الصناعية بسبب قصور البنية التحتية، وعدم توافر الحد الأدني منها. أما داخل القارة فقد وجد إرتفاع كثافة خطوط التليفون فى السادك، وهى تعادل ثلاث مرات ماهو سائد فى وسط أفريقيا في عام 2004،وتقدمت غرب أفريقيا فى الفترة الأخيرة لتلحق بالسادك.

ومن جهة نوعية البنية التحتية فهي على درجة من الأهمية في تحديد نوعية الأصول والخدمات، ويتم التعرف عليها من خلال رأى المستخدمين للخدمة أو الخبراء ، أو من التقارير الدولية مثل تقرير البنك الدولي. ففي حالة الاتصالات تم الأخذ بعدد تكرار فشل الخدمة ،أو أوقات الانتظار لإنشاء الخطوط الأصلية ،على الرغم من انخفاض هذا المؤشر سريعا خارج أفريقيا، بل انخفاضه إلى الصفر في الدول الصناعية وشرق آسيا. إلا أنه في أفريقيا وصلت أوقات الانتظار إلى ثلاثة شهور في الفترة من 2000-2004 ، ونصف هذا الوقت في شرق أفريقيا، ويكاد يقترب من الضعف في وسط أفريقيا ، بينما شهد الجنوب الإفريقي تطورا حيث انخفضت فترة الانتظار فى كل من جنوب أفريقيا وموريشيوس ومدغشقر إلى الصفر، أى انعدمت فترة الانتظار فى تلك الدول ،في الوقت الذى شهدت فيه دول أخرى تقدما مثل تنزانيا ، بينما شهدت دولا أخرى تراجعا مثل السودان.

وإذا كانت أفريقيا شهدت نموا كبيرا في الاتصالات(بسبب استثمارات القطاع الخاص (خصوصا في خدمات التيلفون المحمول، بالاضافة إلى الخطوط الثابتة التي تزايدت ثلاث مرات في الفترة من 2005 إلى2009 ، الإ أن الطريق مازال طويلا .أما مستخدمو الانترنت فقد تضاعفوا منذ عام 2005 لكن النسبة ثابتة عند 67 مستخدما من بين كل ألف نسمة ،إلى جانب الكفاءة والاداء ظلت عند مستوى منخفض.

أما الإستخدامات broadband subscriptions فما زالت أقل من 1 % ، ومعظمها يعتمد على الكابلات النحاس، وتتركز في مصر وكينيا وجنوب أفريقيا ،أما More advanced ADSL فتتركز في الجزائر ومصر والمغرب وجنوب أفريقيا وتونس (Africa progress panel.2011).

2 –ا **لطاقة** : تراجعت أفريقيا وراء جنوب آسيا والدول منخفضة الدخل منذ الثمانينيات ، واستمرت القدرة على توليد الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء بدون تغيير ، وفى نفس الوقت تزايدت ثلاث مرات فى الدول منخفضة الدخل وجنوب آسيا. أما المنطقة الوحيدة داخل أفريقيا التي شهدت تغيرا فى القدرة على توليد الطاقة فهي السادك ،حيث تزايدت فى جنوب أفريقيا وموريشيوس، لكنها انخفضت في نامبيا وزامبيا.

ويعتبر نقل الطاقة وتوزيع الخسائر بالنسبة للناتج الإجمالى أحد المقاييس التي تدل على كفاءة قطاع الطاقة(فإن ارتفع دل على عدم كفاءة هذا القطاع(، فغالبا ما تعكس الخسائر المالية نوعية الطاقة المنتجة وسرقتها فى الطريق . ويلاحظ ارتفاع خسائر الطاقة في أفريقيا خلال الفترة2000–2004 خصوصا في الدول المنخفضة الدخل . والجدير بالذكر هو انخفاض هذه النسبة في ثلاث دول من دول السادك هي جنوب أفريقيا وزامبيا وزائير حيث كانت خسائره أقل من 6 %من الناتج الكلى على النقيض من باقى دول المنطقة الأخرى خصوصا عند مقارنتها بدول مثل الكنغو وتوجو ونيجيريا حيث نجدها تتجاوز هذا الرقم30% عام2004(Cesar Calderon, 2008)

ويلاحظ أن انقطاع الكهرباء و تكاليف فقد المبيعات كان أقل تكرارا في أفريقيا عن جنوب آسيا ، لكنه أكثر من منطقة شرق آسيا ذات الأداء الاقتصادي المرتفع . أما عن تكلفة فقد المبيعات فهي تتعادل في كل من أفريقيا مع جنوب آسيا ب2% من قيمة

المبيعات. وفى الوقت الذى ترتفع فيه عدد الايام بدون طاقة في وسط أفريقيا ترتفع التكلفة في شرق أفريقيا بنسبة تقترب من5% من قيمة المبيعات.

أما من حيث تكافؤ الفرص وتقليل الفقر هناك بعد آخر للحصول على الخدمات العامة، والاستفادة من البنية التحتية التي تنتج الخدمات ،ويتمثل فى أسلوب واحد لقياس هذا الظاهرة (هو معدل الحصول على الكهرباء) والطرق والمياه والصرف الصحي، أي نسبة السكان التي تحصل على كهرباء ، وإذا كان هذا الرقم متاحا عن الدول الأفريقية ،إلا أن دول أفريقيا جنوب الصحراء تسجل أرقاما ضعيفة ،ففي غرب أفريقيايحصل أكثر من 20 % على هذه الخدمات ،بينما تصل في جنوب أفريقيا وموريشيوس لأكثر من 50%،فى الوقت الذي سجلت فيه خمس دول افريقية(زائير وموزمبيق وبوركينا ومالاوي وأوغندا)أقل من10% .

3- الطرق :إذا كانت كفاءة النقل تقاس بطول الطرق الكلية بالنسبة للأرض القابلة للزراعة؛ فقد وجد أن هناك تغيرات بسيطة على مدار ال 25 سنة الماضية باستثناء الجنوب الأفريقي، ويتمثل المؤشر الرئيسي لنوعية النقل في نسبة الطرق الممهدة لإجمالى شبكة الطرق ،وكما هو الحال تقف أفريقيا خلف دول العالم الأخرى ، وإن كان الجنوب الإفريقي يقع في صدر القائمة .إلا أن شرق أفريقيا يقع في ذيل القائمة.

خامسا: التحديات االداخلية والخارجية للتنمية الصناعية في أفريقيا

1- التحديات الداخلية

هناك العديد من التحديات التي تواجه الصناعات الأفريقية مثلها مثل باقي الدول النامية الأخرى، إلا أن الوضع أشد قسوة في أفريقيا ، وذلك يرجع إلى مجموعة من العوامل التي تتسم بها أفريقيا على وجه الخصوص، وتتمثل تلك التحديات في: ارتفاع مستوى الفقر في الوقت الذي تقل فيه مواردها المالية والاستثمارية مع غياب التكنولوجيا المناسبة ؛وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ،مع ضعف قاعدة الموارد البشرية ،وكذلك المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد.

ا–**ارتفاع مستويات الفقر** : لوحظ ارتفاع معدل انتشار الفقر إبان فترة التسعينيات ، الأمر الذي يؤكد أن الاعتبارات الاجتماعية لم تؤخذ في الاعتبار أثناء إعداد خطط الإصلاح الاقتصادي الكلى، حيث انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل من 749$إلى688$ في الفترة 1980– 1998. و يرجع انخفاض متوسط دخل الفرد في أفريقيا خلال التسعينيات الى العديد من العوامل التى ساعدت على ارتفاع معدلات الفقر وتكمن في النقائص الهيكلية المختلفة مثل ضعف القطاع الخاص، وسوء الإدارة ، وانخفاض معدلات الادخار ، وضعف النظم المالية والاستثمارية المحدودة في البنية التحتية ،وضعف الروابط بين الزراعة والصناعة.وقد استمر الدخل في الانخفاض إلي أن وصل إلى 361$ عام2005 ، ولكن مع التطورات التي حدثت تباعا ارتفع هذا الرقم عام 2009إلى409 $.(Africa Development Bank group2011)

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة لتقليل الفقر ،إلا أنها لم تكن كافية، لاسيما ون قدرا كبيرا من عدم المساواة في توزيع الدخول حرم أناسا كثيرين من فوائد النمو الاقتصادي ،وربما يكون ذلك سببا في عدم الاستقرار السياسي .

ب –محدودية الموارد المالية والاستثمارية: على الرغم من السياسات التى تنتهجها الدول الأفريقية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلا أن استجابة المجتمع الدولي مثبطة بدرجة بالغة ، وقد أقر برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية فى أفريقيا بأن العائق الرئيسي الذي واجهته البلدان الأفريقية في العقد الأول هو صعوبة تعبئة التمويل المطلوب الذي لم يتحقق على صعيد الواقع، وبالتالي كان من الصعوبة بمكان على أفريقيا أن تعتمد على مواردها فحسب،لاسيما أنها تتحمل عبء الديون الباهظة، وتعاني من أوجه العجز فى الميزانية، وضعف المدخرات المحلية فى جميع البلدان الأفريقية تقريبا، كذلك تتسم الأدوات المالية المتاحة فى عدد من البلدان الأفريقية بدرجة قصوى من الضعف، وعدم القدرة على القيام بكفاءة بتعبئة وتخصيص الموارد المالية للتنمية الاقتصادية مما يستلزم زيادة كفاءة العاملين بالمصارف الأفريقية، حيث ينقصهم التدريب وبخاصة المديرون الماليون والمحاسبون والعاملون فى المصارف المركزية(Ceaser Calderon, 2008).

ج –**التكنولوجيا البالية:** لايزال مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الصناعات الأفريقية منخفضا مع قلة المهارات، الى جانب الاعتماد بشدة على صادرات السلع الأساسية التى تشكل 80%من مجموع حصيلة الصادرات مما يعكس انخفاض مستويات تنمية الموارد البشرية والقدرات التكنولوجية المحدودة في عمليات التجارة ،حيث إن تكنولوجيا المعلومات تساهم بشكل كبير فى تخفيض تكلفة العمليات التجارية ، خصوصا وأن منظمي المشاريع الأفارقة يديرون صناعات أو مشاريع صغيرة ومتوسطة، وليس فى مقدورهم سداد التكلفة المرتفعة نسبيا لإستخدام تكنولوجيات حديثة للمعلومات والاتصال .

(AfricaDevelopmentgroup 2011)

د –**ضعف البنية التحتية والمساوئ الجغرافية :** يصل عدد الدول الحبيسة في أفريقيا 15 دولة، وأهم ما يؤخذ فى هذا الصدد أن معدل النمو فى تلك الدول الحبيسة يقل كثيرا عن النمو فى الدول الأخرى الساحلي؛ .فمن دراسة أجريت عن المشروعات الصناعية فى أوغندا عام 1999 لاختبار تأثير ضعف البنية التحتية وجد أن عدم وجود الكهرباء المناسبة يعد معوقا شديدا للاستثمار ، وأن أهم معوق للاستثمار فى الزراعة هو ارتفاع تكلفة التسويق بسبب ارتفاع تكلفة النقل(الجمعية العامة للامم المتحدة2001)

من ناحية أخري يلاحظ تحرك الشحن البري في معظم القارة الأفريقية ببطء، أضف إلى هذا اختناق الموانئ الرئيسية لعدم كفاءتها ، لذلك تقف أفريقيا خلف الدول النامية الاخرى متأخرة في بنية النقل، فمازال لديها أقل من نصف كثافة السكك الحديدية وبالكاد خمس كثافة الطرق البرية ، و 25 % فقط من شبكة الطرق في أفريقيا جنوب الصحراء تعتبر ممهدة مقارنة بالمتوسط العالمي 50% ،كمايلاحظ التفاوت في جودة الطرق في مختلف أنحاء القارة، ولكن أقلها كان في وسط أفريقيا، وبالتالي تم تقدير احتياجات أفريقيا جنوب الصحراء بإنفاق 118 بليون $ سنوياعلى البنية التحتية((AfricaDevelopmentgroup 2011)).

ولم تجعل قلة الكثافة السكانية لاتساع المساحة الجغرافية ،وارتفاع تكاليف الانتقال بين الدول الأفريقية، وضعف البنية التحتية والبيروقراطية الكثيرين يستفيدون من العولمة، فمازالت تكلفة النقل في أفريقيا تعادل ضعف أو ثلاث أضعاف تكلفتها في أي مكان في العالم. حيث تستغرق 39 يوما لنقل البضائع المستوردة لأفريقيا، بينما تأخذ 25 يوما في

البرازيل أو الصين أو الهند أو روسيا، إلى جانب صغر حجم الصناعات التحويلية ا لذي يمكن تبريره جزئيا بسبب صغر حجم الاسواق التي تمنع الشركات الأفريقية من العمل بكفاءة. أماعن توفير المياه فقد لوحظ تحسنه ببطء، حيث وصلت نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر مياه آمنه 58% عام 2008 مقابل 41% عام1990 ، أي بزيادة 17%، لكن التحسن في الصرف الصحي تزايد بنسبة 10% لنفس الفترة، ويعتبر هذا المعدل ضعيفا وغير كاف لمقابلة أهداف الألفية في أفريقيا لتمويل عجز المياه والصرف الصحي المطلوب ومقداره من 9 إلى 10 بلايين$ للفترة 2010–2015 .

وقد ترتب على نقص الطاقة والنقل والاتصالات والبنية التحتية تزايد وعود الشركاء الأجانب مع القطاعات العام (متضمنة اتحاد البنية التحتية لأفريقيا، وبرنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا،والشراكة الأوروبية الأفريقية للبنية التحتية)، حيث حددوا الاحتياجات ب 93بليون $ سنويا حتى تستطيع القارة التغلب على الفجوة المالية التي تعاني منها(Africa Progress Pane2011 "l").

ويلاحظ ارتباط الكهرباء بتحسن مستوي الالتحاق بالمدارس والتحصيل العلمي ،كذلك المدارس التي تتيح للاطفال قضاء وقت أطول في المدرسة ويسمح للكبار بتخصيص مزيد من القراءة ،ومن فوائد الحصول على الكهرباء وأنواع الوقود الحديثة الأخري تقصير الوقت الذي يهدره السكان في جمع الوقود والحطب، ففي مالاوي يتولي الأطفال غالبا جمع الحطب والموارد الأخري ،هذه المهام تقلل من احتمال التحاقهم بالمدارس نظرا إلى طول الوقت الذي تستغرقه.كما أن هناك نسبة تتراوح بين8 %إلى40 %من الرجال تعمل في مجال جلب المياه من 56%إلى86 % من النساء تعملن بجلب المياه ، وتمضي هذ النسبة المرتفعة من النساء ثلاثة أمثال الوقت الذي يمضيه الفتيان في هذا العمل. ومن الاثار التي تترتب على نقص المياه وجمع الحطب أضرار صحية تصيب العمود الفقري لدى النساء ومضاعفات الحمل ووفيات الامهات(تقرير التنمية البشرية2011).

جدول (2) متوسط الوقت الذي يقتضيه جلب المياه والحطب بالساعات في بعض الدولالأفريقية

الجنس والنسبة	غينيا (03–2002)	مدغشقر (2001)	ملاوي (2004)	سيراليون (04–2003)
النساء	5.7	4.7	9.1	7.3
الرجال	2.3	4.1	1.1	4.5
الفتيات	4.1	5.1	4.3	7.7
الفتيان	4.0	4.7	1.4	7.1
نسبة النساء إلى الرجال	2.5	1.1	8.3	1.6
نسبة الفتيات إلى الفتيان	1.0	1.1	3.1	1.1

المصدر : تقرير التنمية البشرية 2011 ص58.

هـ –**ضعف الموارد البشرية في أفريقيا:** يعيش 40 %من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء في دول حبيسة تعانى من عدم وجود قوة عاملة تتمتع بالقوة ، والصحة، والمعارف، والمهارات ،فمازال رأس المال البشرى فيها عاجزا عن التصدي لمواجهة احتياجات القرن الحادي والعشرين ، ويكمن الغرض الأساسي من تنمية الموارد البشرية لأغراض التصنيع في تقليل الاعتماد المفرط على الفنيين والعلميين الذين يستقدمون من الخارج،وذلك بتوفير القدرات في مجال الأعمال الحرة والمهارات الإدارية والهندسية والتقنية والتنفيذية رفيعة المستوى.

ويظهر التحدي الرئيسي في تحديد أى القطاعات الاستراتيجة التي تستدعى الاستثمار في رأس المال البشرى في الأجل الطويل، وكيف يمكن تطوير قاعدة رأس المال البشرى مثل تخفيض تكلفة التعليم العالي على مستوى الأسرة المعيشية، أو السعي إلى تحقيق معدلات أعلى للالتحاق ببرامج التعليم الأساسى ،مع تحسين فرص حصول الفتيات على فرص التعلم .فمازال التعلم هو المكون الاساسي لتقليل الفقر في أفريقيا ،حيث يزيد من قدرة الاجيال القادمةعلي استغلال امكاناتهاكي تصبح قادرة على المشاركة بفاعلية في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعاتها وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية عام 2009 إلى 76% بعد أن كانت 58% في العقد السابق ،إلا انها مازالت بعيدة عن هدف الألفية ، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع الرسوم المدرسية التي كانت السبب الرئيسي في عدم حضور التلاميذ إلى المدارس،

لاسيما وأنها تلتهم ما يقرب من ربع دخل الأسر الفقيرة خوصا في بوروندي والكنغو الديمقراطية إثيوبيا وغانا(Africa Development Bank group.2011) .

كما أن النوعية المقدمة من التعليم مازالت ضعيفة مما أدي إلى تراجع نسبة القيد في المدارس الابتدائية إلى 61 % بسبب الصراعات في بعض الدول .

و هناك بعض الدول التي أبلت بلاءً حسنا مثل إثيوبيا وليبيريا وغانا ،لكن مازالت مؤشرات التنمية البشرية منخفضة(الحالة الصحية للأمهات والاطفال الرضع، والتعليم، ومشاركة المراة في سوق العمل). (Africa Development Bank group,2011)

ولما كانت الخدمات الصحية هي أساس رفاه ية الإنسان فضلا عن ضرورتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن أداء الدول الأفريقية في تقديم تلك الخدمات كان مختلفا في الحفاظ على بقاء الاطفال أحياء وصحة الأمهات(وهما الهدفان الخامس والسادس من أهداف الألفية)حيث دخل بعض الدول في المسار الصحيح، والبعض الآخر يصارع من أجل تحقيق نتائج أفضل، لكن بشكل عام انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع في الفترة من (1990-2008)ولكن يستثنى من هذا المعدل 6 دول فقط هي تشاد والكنغو وكينيا وليسوتو وزيمبابوي وجنوب أفريقيا بسبب الصراعات ،وانتشار مرض الإيدز .أما وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات ووفيات الأمهات فقد ظلت العائق الرئيسي في العديد من الدول الأفريقية، وذلك بسبب ضعف مستويات الرعاية الصحية المقدمة. واستأثرت أفريقيا جنوب الصحراء ب 57% من وفيات الأمهات في العالم في عام 2008 والتي يشكل سكانها حوالي12,3% من سكان العالم .ويعد مرض الايدز في الجنوب الأفريقي العائق الرئيسي أمام تخفيض وفيات الامهات. (Africa Development Bank group.2011)

و -**هيكل الصادرات والواردات الأفريقية**

تشكل الإيرادات الأفريقية من صادرات المواد الأولية حوالي 40 %من GDP ل 20 دولة ،وفي بعض الدول تصل نسبة المنتج الوحيد إلى ما يقرب من 50 %من عائد صادراتها، وإن كان معظمها منتجات زراعية تتعرض في معظم الأحوال للتغيرات المناخية ،و تذبذب الأسعار العالمية ، لذلك أشار تقرير الأونكتاد إلى فقد أفريقيا ما يقرب من أكثر

من 50 % من قوتها الشرائية بالنسبة للسلع المصنعة فى الفترة 1997- 2001،الأمر الذي استوجب على المصدرين الأفارقة مضاعفة حجم إنتاجهم حتى يستطيعوا تعويض انخفاض الأسعار في السوق العالمي.

وقد ظهر الانخفاض الكبير في أسعار كل من الشاي والبن والكاكاو والخضراوات والبذور الزيتية(التي تشكل ما يقرب من 20% من الصادرات السلعية غير النفطية)، كما أن معظم الدول التي أصيبت بالضرر من جراء انخفاض الأسعار كانت دولا فقيرة بل تعد من أفقر دول العالم .ويرجع الكثيرون هذا إلى تشابه كل من الهياكل الاقتصادية والأنماط التجارية .فوفقا لتقرير اليونيدو لوحظ فى عام 2004 أن أفريقيا لن تصنع إلا إذا قللت من اعتمادها على تصدير المواد الأولية، فهي على النقيض من الدول النامية الأخرى التى تحاول الدخول الى السوق العالمي للسلع المصنعة في الوقت الذي لم تحاول فيه أفريقيا ذلك. فمازالت الصناعات التعدينية تشكل 73 %من صادرات الدول الأفريقية ، بينما تشكل الصناعات التحويلية 80 % من صادرات دول شرق آسيا عام 2008 ، ويرجع ذلك أيضا إلى تحولها من الصناعات الخفيفية إلى الثقيلة(Cesar Calderon,2008) .

حتي في عام 2009 بقيت الصادرات المعدنية والطاقة عند 64% ،أما المنتجات الزراعية فقد سجلت 10.2%،ومع انخفاض قيمة المنتجات المعدنية والطاقة ب 36% بسبب الأزمة العالمية في عام 2008 انخفضت أيضا الصادرات الأفريقية ب 32%. وهناك عوامل تعمل على استمرار هذه الأوضاع ترجع في معظمها إلى الاتفاقيات التجارية التي تجري بين أفريقيا والشركاء الأجانب الذين يصرون على سرعة تحرير التجارة،حيث كانت في معظمها لصالح أوروبا وعلى حساب اندماج القارة وتكتلها، وقد يكون ذلك ضد تطور الصناعة والتنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي(Africa Development Bank group.2011)

وإذا كانت السلع المصنعة تشكل 80 %من صادرات الدول النامية مقارنة بما كانت عليه فى الثمانينيات 25% إلا أن بعض هذه الدول نجح فى تحويل اقتصاداته ، وذلك عن طريق استثمار إيراداتها من الموارد الطبيعية فى البنية التحتية والموارد البشرية والتكنولوجيا الجديدة. لكن الدول الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية مثل نيجيريا وبنين والكاميرون والكنغو الديمقراطية فشلت في تحقيق ذلك، ففي نيجيريا وجهت بعض إيرادات البترول إلى إحلال

الواردات المصنعة، حيث منحتها الحكومة حماية شديدة ضد المنافسة الخارجية ،و مع انخفاض الإيرادات النفطية أصبح مثل هذا الدعم مكلفا ،ولم تعد تلك الصناعات قادرة على المنافسة الخارجية . وعلى الرغم من أن أكثر من200 بليون $ استثمرت في قطاعات غير نفطية، إلا أن هذا القطاع مازال أصغر مما كان عليه قبل رواج النفط ا Economic) . commission for Africa, 2011)

ز-السياسات الاقتصادية المتبعة.

بحثت الدول الأفريقية عقب استقلالها عن طرق أخرى غير التي كانت عليها وقت الاستعمار حيث تبني البعض سياسة إحلال الواردات ، لكن الجهود التي بذلت أهدرت بسبب ارتفاع تكلفة النقل خصوصا للدول الحبيسة ، وصغر الأسواق، ومحدودية المهارات والتكنولوجيا، حتى أن هذه الصناعات نفسها اعتمدت على مدخلات مستوردة وبخاصة النفط ، وبالتالي كانت معرضة لنقص العملات الأجنبية ،والأهم من ذلك هو أن برامج التكيف الهيكلي عملت على تآكل الأساس الصناعي ، وقد خرج معظم الدراسات الحديثة بانخفاض معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية خصوصا في الدول الأفريقية، بل كانت أكثر الدول فقدا لقدرتها الصناعية ،وذلك بسبب تآكل دور الدولة في التنمية الصناعية) باستثناء بتسوانا وموريشيوس وزيمبابوي التي حقق كل منها بعض النجاح في خلق قطاع قوى . ومع تحرير التجارة، و تقليل التعريفة الجمركية على السلع المستوردة ،تم السماح للسلع الرخيصة المستوردة بالمرور للأسواق المحلية، وطرد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وجعلها غير قادرة على المنافسة أو إغلاقها أو خصخصتها.

على الرغم من بعض الاصلاحات الملحوظة ،مازالت أفريقيا تعد مكانا صعبا للمنظمين حيث يواجهون أعقد تنظيمات ،وأعباء إدارية أكثر، وأنظمة ضريبية أكثرتعقيدا، حتي الحوافز لم تعد تشجع المشروعات الصغيرة مما جعلها تفضل البقاء ضمن القطاع غير المنظم.

وتتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الاستخراجية لمجموعة معينة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية ،الأمر الذي يرفع درجة المخاطرة وتكاليف الائتمان ،إلى

جانب ضعف أسواق المال ومحدودية الحصول على تمويل، كذلك تعاني الكثير من الدول الأفريقية من انخفاض إنتاجيته الزراعية ،إلى جانب وجود العديد من المشروعات الصغيرة التي من شأنها تعويق تنمية القطاع الخاص في الصناعة أو الخدمات عالية القيمة المضافة.

أيضا اعتبر معظم الحكومات الأفريقية(عقب الاستقلال) أن اتباع سياسات التصنيع أفضل وسيلة لتغيير الأنماط الاستعمارية التجارية السابقة، وتحقيق التنمية ، فقامت الدول باتباع استراتيجيات مختلفة للتنمية مثل سياسة إحلال الواردات، لكن هذه السياسة كانت مخيبة للآمال .أما في الثمانينيات فقد اتبع معظم الدول برامج التكيف الهيكلي، وحاولت مؤسسات التمويل الدولية تقليل دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية ،وشجعت بيع المشروعات العامة غير الناجحة، وركزت على التصنيع والتشغيل

(Africa progress panel.2011)

ومازالت الحكومات الأفريقية فى حاجة شديدة للتركيز على جانب العرض، لاسيما تدريب العمال لتشغيل المصانع بكفاءة عند مستويات المنافسة، ورفع النوعية ، وتقديم منتجات جديدة ، وتشجيع أنشطة ذات قيمة مضافة عالية ، فى الوقت الذي تعتمد فيه على استثمارات مالية مناسبة.

2- <u>التحديات الخارجية امام الصناعة الأفريقية</u>

1) عملت الإتفاقيات التجارية المتعددة والثنائية على تقليص الفرصة المتاحة للتنمية الصناعية في البلدان الأفريقية، حتي صنفت من الدول الأقل نموا، فعلى سبيل المثال تحظر منظمة التجارة العالمية على الدول الأفريقية استخدام أدوات السياسة الصناعية مثل الحصص والمكون المحلي ، كذلك منعت تطبيق إعانات التصدير. أيضا وقعت الدول الأفريقية تحت ضغوط متزايدة على التخلي عن استخدام التعريفات من أجل الحماية، (أي منعت من تطبيق أدوات السياسة الصناعية التي تستخدم في البلاد المتقدمة أو الناشئة).

2)لا يقتصر ذلك على الإنتاج الصناعي فقط وإنما مواجهة الشركات المحلية المنافسة المتزايدة في أسواق التصدير العالمية ، بسبب تقليل التعريفات والحواجز غير الجمركية

على تجارة المنتجات الصناعية .إلى جانب كل هذه العوامل فرضت على أفريقيا تحديات كبيرة بسبب نمو بلدان نامية مثل الصين والهند والبرازيل واستخدامها اساليب كثيفة العمل، وتمثلت الضغوط التنافسية الجديدة ليس فقط بيع منتجات رخيصة وإنما بجودة عالية (Gumisiai Mutume,2004).

3) أنظمة تجارية غير متكافئة:

ترتب على عدم تكافؤ النظام العالمي ومجموعة القواعد العقيمة ،العديد من المساوئ ،خاصة الأنظمة التي تقدم الدعم في الدول المتقدمة لمنتجيهاومصدريهاحتي تصبح سلعهم رخيصة في الأسواق العالمية ،وتفرض الحصص مع ارتفاع التعريفات الجمركية ،و غير الجمركية في الدول النامية خاصة الأفريقية حتي تعوق امكانيات التصدير والتنويع، أيضا أنماط التجارة غير المناسبة أدت إلى عدم تنويع اقتصاداتها.

وإجمالا ، يمكن القول بأن التغيرات العالمية التي حدثت منذعام 1980 ،والتى كان لها تأثير سلبى في معظم الأحوال على الاقتصاد الافريقى،(وبصفة خاصة على الصناعة الأفريقية)، جعلتها في حالة مابين صغيرة وضعيفة ،والبعض الآخر شركات متعددة الجنسية كبيرة الحجم، أما القطاع الخاص المحلي ذو القوة والحداثة فمازال غائبا. أيضا كانت ممارسات التجارة العالمية منحازة لغير صالح الدول النامية الباحثة عن تصدير السلع المصنعة، ومن أهم هذه الممارسات التصاعد المستمر للتعريفة الجمركية لها، فى الوقت الذى تختفي فيه الرسوم الجمركية، أو تقل على بعض السلع الأولية والتي ترتفع مع إجراء بعض عمليات التجهيز عليها، بسبب إجراءات الحماية التى يفرضها السوق على المنتجات المستوردة المصنعة، فعلى سبيل المثال اشار تقرير القسم الزراعي الأمريكي إلى أن معدل التعريفة الجمركية فى شمال الولايات المتحدة 25 % على التبغ الخام، لكنه يرتفع الى 112% على منتجات التبغ . أما الاتحاد الأوروبي والأسواق الأخرى للمنتجات الأفريقية فقد حددت متوسط التعريفة21 %على الفاكهة الطازجة لكنها رفعتها الى 37%على عصائر الفاكهة، وكانت حجة منظمة التجارة العالمية عندما طالبت بتخفيض معدلات التعريفة المرتفعة هي أن الغرض من ذلك هو منعها من الاعتماد على تصديرعدد قليل من السلع، لكن يمكن الرد على ذلك بأن هناك بعض الاتفاقيات تنص على منح ميزة

تفضيلية، أو عدم تحديد حصة معينة للوصول الى السوق الأوروبية والشمال الأمريكي للمنتجات الأولية ،وبالتالي يمكن مساعدتها على تحقيق قدر اكبر من إنتاج المواد الخام ،وتتمثل هذه الاتفاقية فى كوتونو (لومي سابقا) ، وسلسلة المعونات الدولية ،واتفاقيات التجارة الأولى التي ترجع بدايتها إلى عام 1975 بين الاتحاد الأوروبي ودولACP (افريقيا المستعمرة والكاريبي والباسيفيك)، حيث أعطت امتيازات لدخول الموز والسكر واللحوم من دول ACP من أجل تحقيق التنمية المستدامة. الا أن نتائج هذه الاتفاقية لم تؤت ثمارها المرجوة ،وإحدى سلبيات هذه الاتفاقية يتمثل فى أن تميز الوصول الى السوق الأوروبي يقوم على سلع تقليدية معينة، هذا الاتجاه يساعد على عدم تنويع الاقتصادات لهذه الدول وبخاصة التصنيع . وبسبب أنهاتواجه منافسة غير مباشرة ، فالعديد من هذه الدول لم تقم بتطوير إنتاجه حتى فى إنتاج هذه السلع . ومع انتهاء الاتفاقية فى عام 2009 لم تكن دولACP قادرة على المنافسة مع هؤلاء الذين أصبحوا أكثر كفاءة لأنهم لم يتمتعوا بمثل هذه الحماية .على الرغم من هذه التحديات إلا أن هناك بعض المحاولات التى استطاعت التصدى لها وكانت موريشيوس مثالا على ذلك(Gumisiai Mutume .2004)

وتعد التسعينيات نقطة التحول فى الصناعة الأفريقية كما جاء فى تقرير اليونيدو عندما حققت 36 دولة معدلات نمو صناعية عالية ، وكانت أهم العوامل التي ساهمت فى هذا التحول هو تركيز الحكومات الأفريقية على التنافسية ؛ ففى الماضي كان التفكير فى التنافس يتعلق بمستويات الأجور وأسعار الصرف وسياسات الاقتصاد الكلى، أما الاتجاهات الحديثة فتظهر في تركيز اليونيدو على البنية التحتية، والحكم الجيد ،

و المهارات والتكنولوجيا(واعتبرت هذه العناصر الأربعة هي معايير تقرير التنافسية الأفريقي الصادر في عام 1998 الذي أصدر بواسطة المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد هارفارد لصندوق التنمية الدولية ، واعتبر أفضل أداء للاقتصادات الصغيرة والديناميكية ذات الأساس التصديري القوى.و استطاعت موريشيوس وبتسوانا وناميبيا تجنب مستويات مرتفعة من القلق الاقتصادى والسياسى وبقيت فى النصف الأول من التصنيف .بالإضافة إلى أن موريشيوس لديها مزايا أخري أشارت إليها اليونيدو تتمثل في أن الدولة كانت محظوظة ببرنامج التصنيع الذي إتبعته، حيث تزامن مع حاجة هونج كونج لإعادة

تخصيص شركات ومواقع إنتاجها، كما نجحت موريشيوس فى القضاء على الفساد والممارسات البيروقراطية السيئة،.كذلك أشار تقرير اللجنة الاقتصادية فى عام إلى 2003 أن نجاح موريشيوس يرجع إلى متابعة احتياجات الاقتصاد القومي ،وليس إتخاذ تدابير مضادة للأزمات فقط ، مع محاولة جذب المستثمرين. وتعد كوت ديفوار الآن من أفضل الدول الأفريقية في تجهيز الأسماك والأخشاب ، كذلك فإن السنغال لم تعد تبيع الأسماك فقط ، بل أصبحت تصدرها في شكل آخر معبأة ومحفوظة.،والجدير بالذكر أن هو دولة بتسوانا التي كانت تعد من أفقر دول أفريقيا وقت استقلالها، أصبحت الآن من أكثر الدول الأفريقية نموا بعد إكتشاف الماس فيها، الأمر الذي جعلها رائدة فى البحث عن تكنولوجيا أفضل مع شركائها تستطيع استثمارها في مواردها البشرية ،لاسيما أن الماس مورد قابل للنضوب. من جهة أخرى اتجهت الحكومة للإستثمار في البنية التحتية حتى تجعل الدولة أكثر جذبا للمستثمرين خارج قطاع التعدين،وقد كانت بتسوانا وقت الاستقلال لديها 5 كيلو مترات فقط كما سعت الدولة في قيام بعض الصناعات الأخرى مثل المنسوجات وتجميع السيارات والإلكترونيات والمجوهرات(Gumisiai Mutume ,2004)

ويرجع تحقيق الدول الأفريقية لمعدلات النمو هذه إلى توفير فرص مشروعات جديدة للقطاع الخاص ، حيث نمت القطاعات الاستهلاكية بشكل كبير مثل الاتصالات، وتزايد الطلب على السلع الإستهلاكية إلى مرتين أو ثلاث مرات أسرع من دول OCED ،حيث بلغ إنفاق الأسر 860 بليون $ عام 2008، وهو أكبر مما هو عليه في الهند وروسيا، أما في عام 2010 بلغ أقصي إنفاق للأسر في أكبرخمس أسواق مستهلكة (القاهرة ،واسكندرية، وكيب تاون ، وجوهانسبرج، ولاجوس)25 بليون $ سنويا حتي أصبحت على قدم المساواة مع نيو دلهي وبومباي ،وهناك بعض المناطق الأخري مثل داكار وابيدان وكانا ،والرباط قدرت أسواق استهلاكها بحوالي 10 بلايين $ سنويا(UNCTAD'1' ,2011)

ويعتمد القطاع الخاص على بيئة الأعمال التي تجذب المستثمرين مما يضعها على درجة من المنافسة. لذلك قدر عدد الدول التي قامت بالاصلاح في كل من القطاع المالي وسوق العمل والتجارة ب 67 دولة منها 29 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء قامت بالإصلاح ليصل عدد الأيام في المتوسط لبدء مشروع 42 يوما بعد ان كان 59 يوما .أما

عن تكاليف الإنشاء فقد انخفضت مقدار النصف .حتي أن البنك الدولي أشاد بدول أفريقيا جنوب الصحراء في تقريره Doing Business حيث أشار إلى أن هذه المنطقة تحتل المرتبة الثالثة في تحسين بيئة الأعمال خلال فترة الخمس سنوات2005-2010

سادسا: إمكانيات التصنيع والفرص المتاحة في أفريقيا

عند دراسة فرص التصنيع يجب الأخذ في الحسبان عدم التجانس بين الدول الأفريقية وتشخيصه ، ثم تصنيف الدول بناء على مؤشرين؛ أولهما مستوي التصنيع في 2010 ، وثانيهما أداء النمو الصناعي في الفترة 1990-2010.

(1) مستوي التصنيع في2010 .

يتم الحصول عليه من نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية ، وهذا المؤشر يدل على الدول ذات القدرة المرتفعة في الصناعة التحويلية عن المتوسط الإقليمي السائد ،ويبين تلك الدول التي لايقدر فيها نشاط الصناعة التحويلية بأى حجم ،وأنه إذا انخفض هذا المؤشر عن 200 $ تعتبر الدولة ليست متقدمة نسبياً من حيث التصنيع ،ومازال معظم الدول الأفريقية عند مستوي أقل من100 $.

(2) أداء النمو في الفترة 1990-2010

يمكن الحصول عليه من المعدل السنوي لنمو متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية، وهذا المؤشر يسمح لنا بتحديد الدول الأفريقية الديناميكية صناعيا، وكذلك الدول الراكدة صناعيا ، وغير المصنعة. فالدول التي يحقق فيها هذا المؤشر 2.5 % تعتبر من الدول ذات معدلات النمو المرتفعة نسبيا ،ومازالت معظم الدول الأفريقية تحقق 0.7% (UNCTAD'1'.2011).

بناء على هذه المؤشرات تم تقسيم الدول الأفريقية إلى خمس مجموعات :الرواد ، والناجحون، واللاحقة بالركاب ،والمتوارية، والوليدة

شكل (2) الدول الأفريقية وفقا للاداء الصناعي

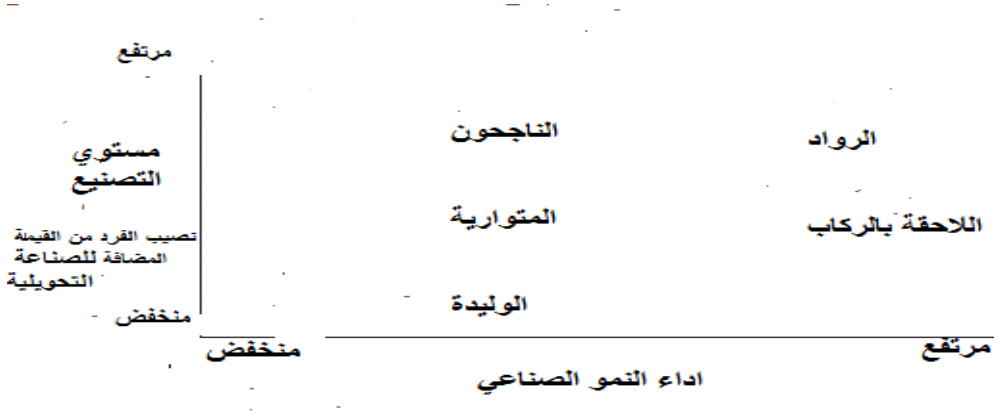

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا علىUNCTAD, UNIDO, 2011, p.46 .

1-المجموعة الأولي الرواد(Forerunners)

وهي الدول التي تحقق معدل النمو فيها لفترة طويلة وبشكل مستمر، ووصل معدل النمو ضعف المتوسط السائد في أفريقيا ، كما أن أداء النمو الصناعي فيها على الأقل2.5%.

2-المجموعة الثانية: الناجحون(Achievers)

تحقق هذه المجموعة معدلات مرتفعة نسبيا من حيث نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية، أما اداء النمو الصناعي فيها فهو أقل من2.5%.

3-المجموعة الثالثة اللاحقة بالركاب (*Catching-up*)

تحاول هذه المجموعة اللحاق بالركاب، وتسمي أيضا الواعدة بالنمو السريع نسبيا ،

و لديها إمكانيات تستطيع أخذها لمرحلة تصنيع أعلى نسبيا وفي وقت قصير.

4-المجموعة الرابعة المتوارية (*falling behind*)

وهى دول لديها مستوي تصنيع منخفض نسبيا، وعلى خلاف المجموعة السابقة فهي لم تحاول التخطيط من أجل الارتقاء وتحقيق نمو صناعي افضل.

5- المجموعة الخامسة (*Infant stage*)

وهى دول ذات مستوي تصنيع منخفض جدا ، وأداء نمو صناعي ضعيف ، وتضم معظم الدول الأفريقية ، وأغلبها حقق معدلات نمو سالبة لنصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في السنوات الأخيرة، ولم يتضح ما إذا كانت تحاول البدء بعملية تصنيع ناجحة أم لا ، فالقدرة التصنيعية تقل عن واحد على عشرة لكل من المجموعتين الأولي والثانية . وهناك دلائل بسيطة جدا عن إمكانية التطوير.

لكن الجدير بالذكر هو أن هناك عشر دول افريقية فقط تعتبر متقدمة نسبيا من حيث الصناعة التحويلية ، منها أربع دول كان معدل نمو نصيب الفرد فيها من القيمة المضافة للصناعة التحويلية 2.5%،وبالتالي يمكن تصنيفها ضمن المجموعة الأولي ، بينما الست دول الباقية تقع ضمن المجموعة الثانية. وهناك خمس دول تصنف ضمن المجموعة الثالثة حيث تتسم بالارتفاع في معدلات النمو الصناعي لكنها لم تصل بعد إلى 200 $سنويا (كمتوسط لنصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية)، وأخيرا فإن70 %من الدول الأفريقية حوالي36 لم يحدث فيها تقدم واضح من بين هذه الدول 18 دولة تقع في المجموعة الأخيرة ،ولديها بعض من أنشطة الصناعات التحويلية التي يمكن البناء عليها ، في حين باقي الدول لم يصل فيها نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية الى 20$،وبالتالي ليست لديها قاعدة صناعية يمكن البناء عليها.(UNCTAD"1".2011)

أما عن **أداء الدول** وفقا للتقسيم السابق ذكره، فيلاحظ أن مصر تقع ضمن الأربع دول الرواد (Forerunners) في المجموعة الأولى مع كل من تونس وناميبيا وسيشل، لكن تجربة سيشل تعد أفضلها حيث يرتفع فيها متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويليةإلى1193 $عام2010 ، وكذلك معدل نمو نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية 7.7% في الفترة 1990–2000 إلا أنه حقق معدل نمو سالب في الفترة التالية 2000–2010 ، لذلك انخفض معدل النمو على مدى الفترة ككل 1990–2010إلى2.8 %.

شكل (3) مستوى التصنيع وأداء النمو الصناعي في الدول الأفريقية

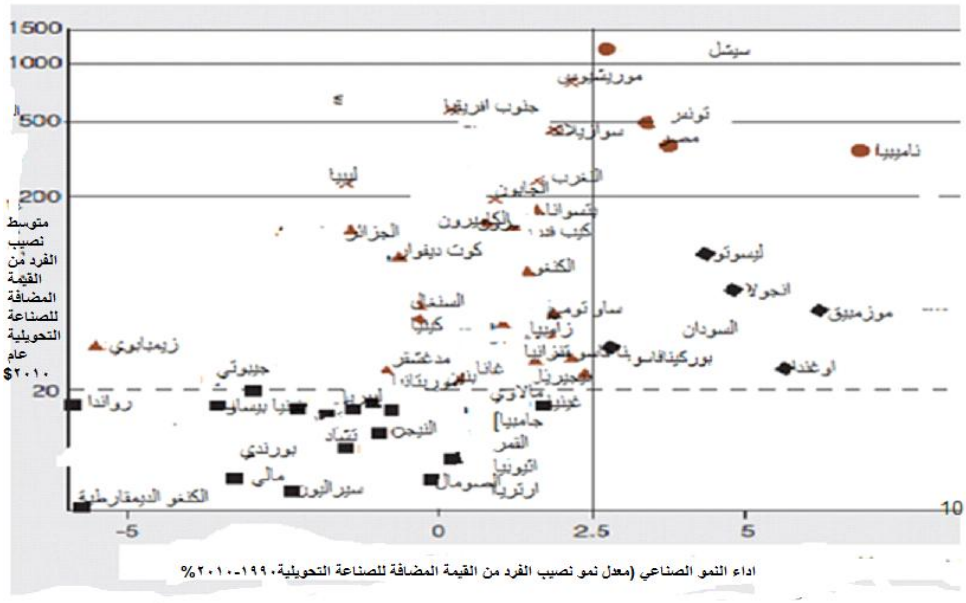

المصدر : من إعداد الباحث عن UNCTAD/UNIDO,Economic Development in Africa2011.,p.46

أما بالنسبة للدول الأربعة في هذه المجموعة فقد كان أداؤها كالتالي: حققت ناميبيا أعلى معدل نمو صناعي حيث وصل إلى 7 %بين 1990–2010، ووصل نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية 384$ وإن كان أقل من المغرب وليبيا والجابون، وعلى الرغم من أنه كان لديها أداء صناعي ناجح، إلا أنها اعتمدت على صناعات قائمة على الموارد وبخاصة الملابس والأحجار الكريمة واليورانيوم (وهي تمثل ثلثي صادراتها من الصناعات التحويلية)،والتحدي الماثل أمام هذه الدولة هو ضرورة التحرك نحو الصناعات متوسطة وعالية التقنية، أو زيادة القيمة المضافة للأنشطة القائمة بالفعل.

أما دول الشمال الافريقي (مصر وتونس)فقد حقق كل منهما تقدما واضحا في التصنيع، وتبين تجاربهما إمكانيات الدول الأفريقية في الزيادة المستمرة في الأنشطة الصناعية حتى تستطيع اللحاق بالدول النامية الأكثر نجاحا، والدليل على ذلك توسع **مصر** في الأنشطة الصناعية بسرعة على مدار ال 20 سنة الماضية، وزيادة نصيب الفرد

فيها من القيمة المضافة للصناعة التحويلية من 177 $ إلى369 $، كما بلغ معدل نمو نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلي 3.7 % .كما يظهر من جدول (3).

أما **تونس** فقد ضاعفت طاقة الصناعات التحويلية فيها، وبخاصة نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية من 253$ إلى493 $ في الفترة من 1990 حتي 2010، بل واقترب من المستوي السائد في جنوب أفريقيا(581$). أما التحدي الواضح الذي يواجه الشمال الافريقي فهو عدم الاستقرار السياسي مع الادارة الجيدة لكل من مصر وتونس في قطاع الصناعة التحويلية ونجاحهما في تطويره، حيث صار ذلك القطاع يساهم بدرجة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وحققتنوعا في كل من الصادرات من الصناعات متوسطة وعالية التقنية ، كان أهمها الصناعات الكيماوية (أهم الصناعات متوسطة وعالية التقنية) التي شكلت ثلث القيمة المضافة للصناعات التحويلية كما يتضح من جدول(3) في الملاحق ،بالإضافة إلى الماكينات والادوات الكهربية التي تشكل نسبة كبيرة من طاقة الصناعة التحويلية المصرية، لكن حققت مصر تحولا أقل إلى الصناعات المتوسطة والعالية التقنية. ففي 2008 كانت منتجات البترول تشكل ثلث الصادرات المصرية من الصناعات التحويلية، أما الاسمدة والكيماويات فقد شكلت10%في حين شكلت الأجهزة الكهربية3.5 % .

ويلاحظ الكبر النسبي لقطاع الملابس والمنسوجات في تونس وهي أنشطة لا تندرج تحت الأنشطة متوسطة وعالية التقنية، إلا أنها أقل إعتمادا على البترول، يشكل هذا القطاع 5 %من صادرات الصناعات التحويلية التي يسيطر علىها المنسوجات والاسمدة ومعدات الدوائر الكهربية .ولقد فسر (Erdle 2011) التقدم الصناعي في تونس بسبب السياسة الصناعية ،و بسبب القرب الجغرافي من السوق الأوروبية.وعلى الرغم من أن تلك الدولتين) مصر وتونس (تقعان ضمن مجموعة الرواد، إلا أن الطريق مازال أمامهما للدخول في مصاف الدول النامية المتقدمة(UNCTAD.2011).

الناجحون(Achievers) .

تعد جنوب أفريقيا مثالا جيدا لهذه المجموعة حيث وصل متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية فيها في عام 2010إلى حوالي 581$ ،وبالتالي تعد أكثر الدول الأفريقية تقدما صناعيا [باستثناء سيشل (1193$) وموريشيوس (801$)]، وبالرغم من ذلك فإن معدل أداء النمو الصناعي فيها ضعيف جدا على مدار العقدين الماضيين ،حيث بلغ معدل نمو نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في

الفترة 1900–2010 حوالي 0.26 %مما يعكس أنها تعاني من انخفاض حقيقي في النمو الصناعي للفترة. 1990–2000 أما باقي الناجحين مثل سوازيلاند فقد بلغ معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية فيها1 .9 %خلال العقدين الماضيين، بينما حقق كل من المغرب والجابون معدلات 1.6% ،1%على التوالي، هذا في الوقت الذي حققت فيه ليبيا معدل نمو سالب للفترة 1990–2010.

بالرغم من أن موريشيوس قد ارتفع معدل نمو نصيب الفرد فيها من القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى 4 %خلال التسعينيات، إلا أن متوسط معدل النمو على مدار الفترة ككل2000–2010 وصل إلى 0.3 % فقط، نتيجة لذلك كان أداء النمو2.2%في الفترة ككل وهو ليس بكبير كما هو الحال في مجموعة الرواد .بالنسبة لليبيا فهي تواجه بعض التحديات الخاصة التي تواجه الناجحين، لكنها توارت خلف دول الشمال الافريقي من حيث معدلات نمو الصناعة التحويلية، ويعكس هذا أن مجموعة الناجحين عليها أن تعيد التفكير في استراتيجيات التصنيع حتي لا تقفخلف الدول الأفريقية الأكثر حركة والدول الأكثر تقدما صناعيا من الدول النامية . وبالرغم من أن أنشطة الصناعات التحويلية في كل من موريشيوس وسوازيلاند مرتفعة نسبيا ،لكنها لم تنوع القاعدة الصناعية فيها ،خصوصا من الصناعات عالية ومتوسطة التقنية، فهما في حاجة إلى دعم المشروعات والقطاعات الاكثر تكنولوجيا،وقد يكون ذلك الطريق الوحيد للإسراع بعملية التوسع في الطاقات الصناعية .وإن كانت موروشيوس وقد حققت بالفعل نجاحا في التوسع في أنشطتها الكيماوية والماكينات والمعدات الطبية والبصرية، وقللت إعتمادها على صناعات منخفضة التقنية مثل النسيج والملابس لكنها مازالت موروشيوس تركز على صناعات السكر والملابس ومنتجات الاسماك ومعدات الاتصالات بدرجة أقل .وباختصار فإنه على الرغم من التنوع الصناعي الذي شهدته هذه المجموعة من محاولات تتضمن أساليب كثيفة التقنية ،إلا أنها مازالت في حاجة للإسراع بالنمو الصناعي.

أما فيما يتعلق بالمجموعة الثالثة اللاحقة بالركاب(*Catching-uP*) فإن هذه المجموعة أكثر عرضة للتدهور المفاجئ في مسار نموها الصناعي ، فعلى الرغم من تحقيقها نموا صناعيا عاليا في الفترة 1990–2010 إلا أن السودان ظل واحدا من أقل الدول تصنيعا في العالم ،وهو تقابل تحديات بسبب اعتماده على الموارد الطبيعية، وتباطؤ النمو الصناعي فيه في السنوات الأخيرة.كما شهدت أنجولا ايضا حالات نمو صناعي على مدار العقدين الماضيين، لكن متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية فيها بلغ 66 $فقط، كما أن قاعدتها الصناعية صغيرة جدا ، وتتشابه مع السودان في

جوانب عديدة، وتحاول الحكومة تحقيق تنمية صناعية في ظل وجود قطاع مزدهر مثل قطاع البترول ، الأمر الذي يتطلب رقابة حذرة، وتغيير في الإستراتيجية الصناعية لمقابلة مثل هذه التحديات.

أما موزمبيق وأوغندا كان النمو الصناعي فيهما سريعا، لكن متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية فيهما منخفض جدا،(كما هو الحال في أنجولا والسودان) ، لكن الاستمرار في مسار النمو كان أمرا مفروغا منه، فهناك حاجة ملحة للتحول من وجود ضعيف إلى قاعدة صناعية جيدة. و إذا كانت ليسوتو قد حققت تقدما صناعيا مستقرا نسبيا، فعليها إنشاء قاعدة صناعية كثيفة العمل، وإن كان القطاع الصناعي فيها منخفض التقنية ،لكن لم يتضح ما إذا كانت تتجه للتنوع في أنشطتها للصناعات التحويلية الأكثر تقنية (حتي تتكامل مع صناعة الملابس والجلود الناجحة) في المستقبل أم لا ، وبالرغم من تحقيقها معدلات نمو مرتفعه في نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية عن المتوسط السائد، إلا أن العديد من دول هذه المجموعة قد حقق زيادة في معدل النمو في السنوات العشرة 2000–2010 مقارنة بالفترة–2000 1990،حيث حققت موزمبيق وأنجولا معدلات نموا صناعيا8%،13%على التوالي، و هذا يدل على أن هذه الدول لم تحقق الشروط الضرورية والأساسية اللازمة لتطوير قطاعات الصناعات التحويلية فحسب ،وإنما نجحت أيضا في صقل منهجها اللازم لعملية التصنيع.بمعني آخر فإنه على الرغم من الأداء الجيد للنمو الصناعي نسبيا إلا أن متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية لهذه المجموعة كان أقل من100$ ، و هذا يعني أنها مازالت في حاجة لمزيد من الوقت لتحقيق قطاع صناعي قوي، فالصناعة التحويلية لم تشكل الكثير من اقتصادات هذه الدول ، كما أن الصناعات متوسطة وعالية التقنية لم تلعب أيضا دورا كبيرا في صادراتها من الصناعات التحويلية.

بشكل عام فإن هذه الدول عليها متابعة هذا التقدم، وأن تتكيف مع التحديات الطارئة والفرص من أجل بناء نفسها ومنافسة الأمم الصناعية الأخري وتنويع الأنشطة الصناعية، وتحقيق قيمة مضافة أعلى للوصول إلى الأهداف المرجوة.

المجموعة المتوارية *(falling behind)*

هي مجموعة دول افريقية كثيرة نسبيا تقف خلف المجموعات الناجحة السابق ذكرها اعلاه ، ومعظم هذه الدول يقل متوسط نصيب الفرد فيه من القيمة المضافة للصناعة التحويلية عن100 $،

ولم تحقق أي نمو صناعي مقبول خلال العشرين سنة من 1990–2010 وبشكل عام فإن هذه الدول تتسم بالاعتماد الشديد على صادراتها من الموارد الطبيعية، وانخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لها، كما يسيطر كل من المنتجات الغذائية والبترولية على الانشطة الصناعية لهذه المجموعة ،ولم تحقق نجاحا صناعيا ملحوظا ،وتضم هذه المجموعة كلا من كينيا والسنغال ،حيث ظل متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية فيهما عند 50$ خلال العشرين سنة من 1990–2010 ، أما القيمة المضافة للصناعة التحويلية فقد ساهمت بواحد على عشرة من الناتج المحلي الاجمالي ،كما ان الانشطة الصناعية القائمة بالفعل متمركزة في قطاعات الموارد الطبيعية(UNCTAD"1".2011).

وفي الوقت الذي تعتمد فيه السنغال بشكل كبير على تصدير المنتجات البترولية، فإن كينيا تصدر المنتجات الغذائية والمعادن غير الفلزية .واذا كانت بتسوانا تقف عند مرحلة تصنيع اعلى نسبيا ولديها معدل نمو صناعي بسيط 1.6 %، لكنها تعتمد ايضا على الصناعات الخاصة بالموارد الطبيعية، وتساهم الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لها ب4 %، وأكثر من 90 %من صادراتها من الصناعات التحويلية تتمثل في صقل الماس والنيكل .ومن أجل حصد فوائد التنمية الصناعية يتعين على هذه المجموعة بذل جهود كبيرة في الانشطة الصناعية بوجه عام ،كما أنها في حاجة إلى البدء في بناء قاعدة صناعية لطاقات تكنولوجية تعد ضرورية للتحرك تجاه قطاعات ذات تقنية عالية في المراحل التالية. وتظهر تجربة الكاميرون امكانية تقليل إعتماد الدول الأفريقية على الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية، حيث طورت صناعة النسيج خلال العقدين الماضيين، وقللت إعتمادها على المنتجات الخشبية.أما تنزانيا ونيجيريا فتعدان استثناء لتلك المجموعة، حيث وصل معدل نمو متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى 2.2% ، 2.4% على التوالي خلال 1990–2010 ،إلا أنهما حققتا نموا صناعيا سريعا لنفس الفترة ، إذ وصل معدل النمو في تنزانيا إلى 4.8 %، وفي نيجيريا

6.2% في الفترة 2000–2010 ،كما أن كلتا الدولتين لديها قطاعا صناعيا كثيف التكنولوجيا عن باقي دول المجموعة ،ايضا نوعت تنزانيا صناعتها الكيماوية التي شكلت ربع القيمة المضافة للصناعة التحويلية لها .أما الانشطة الصناعية في نيجيريا فقد تركزت في مواتير السيارات، وقطاع الماكينات الكهربية والكيماوية وتساهم بما يقرب من خمس القيمة المضافة للصناعة التحويلية.

باختصار اتسمت هذه المجموعة بتدهور أداء معدلات النمو في بعض الحالات، وفي البعض الآخر بعدم التصنيع de–industrialization ، حيث إنخفض متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في كل من كوت ديفوار والسنغال وموريتانيا عما كان عليه قبل عشرين سنة ، لكن حالات عدم التصنيع ظهرت في زيمبابوي ،حيث إنخفض متوسط نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية فيها إلى 34$ في الفترة 2000–2010،أما معدل نمو متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية فقد حقق(– 5,5 %) وتشير حالة زيمبابوي إلى أهمية الاستقرار السياسي في دعم عملية التنمية الصناعية.

5–المجموعة الخامسة الوليدة(Infant stage)

تشمل عدداً كبيرا من الدول الأفريقية ،التي ليست لديها قاعدة صناعية يعتد بها، كما أن متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية بها أقل من20$ ، وأغلبيتها تصنف في الدول الاقل نمواً ،وتشمل(رواندا،والكنغوالديمقراطية، وبورندي،ومالي،وسيراليون، وليبيريا، والنيجر ،وغينيا، وغينيابيساو ،وجيبوتي) وتواجه هذه الدول مخاطر استمرار بقائها مهمشة عالمياً على خريطة الصناعة التحويلية في العالم. وبصفة عامة فإن هذه الدول لاتلعب فيها الصناعة أي دور يذكر لا في القيمة المضافة المحلية ،ولا في الأنشطة التصديرية ،وإن كانت النيجر وغينيا ترتفع فيهما الصادرات من الصناعات التحويلية نسبياً، حيث تشكل صادرا ت اليورانيوم86 % من الصادرات المصنعه في النيجر ، أما منتجات الالومنيوم في غينيا فتتجاوز 90 %من الصادرات المصنعة .ويغلب على صادرات هذه المجموعة الصادرات من الموارد الطبيعية، فمازالت سلعا أولية تجميعية وقيمتها من المواد الخام ذات القيمة المضافة محدودة ،وهو ما يفسر انخفاض مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول.

لكن الجدير بالذكر هو محاولات التنمية الصناعية في بعض دول تلك المجموعة مثل اثيوبيا وبخاصة الصناعات الزراعية التي جعلتها تحتل المرتبة الخامسة سنة 2007 بعد ان كانت في المرتبة 24 عام 2001 لافضل دول مصدرة للزهور .أما مالاوي فقد حققت ايضا تقدما في صناعة الملابس والمنسوجات لكن مازالت هذه المجموعة تواجه تحديات البدء بتنمية صناعية جادة، ولايمكن أن تقوم بهذا بدون قيام الحكومات بتقديم دفعة قوية لهذه الصناعات (UNCTAD'1'.2011)

سابعا: تقييم الأداء الصناعي لكل من مصر وتونس

يتضح مما سبق أن كلا من مصر وتونس تعدان من الدول الرواد ، كما أنهما من الدول الأولى التي مرت بثورات الربيع العربي، الامر الذي يتطلب الوقوف لتوضيح المزيد من أسباب هذا التفوق الصناعي النسبي ، ووقوعهما في مقدمة الدول ذات الصناعة التحويلية في أفريقيا:

فقد زاد **متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة** التحويلية في **تونس** من 253$عام 1990 إلى493$ عام 2010 مما وضعها في مصاف الدول الرواد (التي حددت من قبل ب (200$) كما أن معدل نمو نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية بلغ 3.4 %بينما الحد الادني لهذه المجموعة هو2.5%كما يتضح من جدول (3) (المعهد للوطني للاحصاء تونس(PO104 2012)

كذلك زاد في **مصر** متوسط **نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية** من 177$عام 1990 إلى 369$ عام 2010 ،اي بزيادة قدرها الضعف تقريبا ،كما أن معدل نمو نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية سجل معدلا مرتفعا3.7 %(اعلى معدل بالنسبة لدول الشمال الافريقي ، ويكاد يكون الأعلى على مستوي القارة باستثناء ناميبيا وموزمبيق(وزارة التخطيط ،2012)

أما **من حيث مساهمة الصناعة التحويلية في الصادرات الكلية لتونس:**يتضح ايضا من جدول (3) أن صادرات الصناعات التحويلية تشكل 75%من اجمالي الصادرات لتونس لعام2010 ، بينما تبلغ مساهمة قطاع النسيج والملابس والجلود ، وقطاع الصناعات الكهربية 48% من اجمالي الصادرات أي ما يقرب من نصف الصادرات. (كذلك اشار

البنك المركزي التونسي إلى زيادة قيمة الصادرات الكلية ب 12.5 %بفضل الزيادة الكبيرة للمبيعات الصناعية للخارج، في حين قفزت الواردات ب15.5% بفعل ارتفاع اسعار واردات النفط. وتركز تونس على التوسع في الصناعات التحويلية من اجل زيادة الصادرات التي تعتبرها المحرك الرئيسي لاقتصادها، وكذلك لتوفير المزيد من فرص العمل (وزارة التنمية والتخطيط تونس 2012 ج) أما نسبة صادرات الصناعات التحويلية من اجمالي الصادرات المصرية فتصل إلى 41% ويغلب عليها الصناعات الكيماوية بنسبة 16.5% من إجمالي الصادرات السلعية ، يليها المنتجات المعدنية 15.1% ثم المنتجات النباتية13.8% (وزارة التخطيط2012 :، القاهرة). و تصل **نسبة العاملين** في الصناعة التحويلية في **تونس** إلى حوالي الخمس 19.6%، أما الجزء الاكبر فيتركز في قطاع الخدمات بما يقرب من النصف تقريبا 48,9 %،بينما تصل نسبة العاملين في الصناعة التحويلية في مصر تصل إلى 11% من اجمالي القوة العاملة (البالغة 26.8مليون عامل) ، أما الجزء الاكبر من العمالة فيتركز في قطاع الزراعة ويصل إلى 27% تقريبا

جدول (3) مؤشرات الأداء الصناعي في كل من مصر وتونس1990-2010

الدولة	متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية $		معدل نمو متوسط نصيبالفرد من MVA	مساهمة الصناعة التحويلية GDP	مساهمة الصناعة التحويلية في الصادرات%		مساهمة الصناعة التحويلية في اسيعاب العمالة%
	1990	2010			1990	2010	
مصر	177	369	3.7	16.4	40.3	41	11
تونس	253	493	3.4	18.9	79.3	75	19.6

المصدر : معهد الاحصاء الوطني التونسي2012،نتائج التجارة الخارجية ،ماي2012

: وزارة التخطيط ،تقرير متابعة الاداء المصري ،وزارة التنمية الاقتصادية، 2012. UNCTAD, 2011, PP: 135,143

.يتضح مما سبق ارتفاع المؤشرات العامة للاداء الصناعي في كل من تونس ومصر،لذلك لابد من البحث عن العوامل التي ادت إلى هذا النجاح في كل منهما على حدة: ففي تونس يتميز الاقتصاد بالتنوع ؛ وذلك لما لديها من قطاعات زراعية وتصنيعية ومنجمية وسياحية مما أدي إلى ارتفاع معدل النمو فيها إلى 5.5%خلال فترة التسعينيات(وكان العامل الرئيسي وراء ذلك النمو في هذه الفترة هو نمو قطاع السياحة)، واستمر النمو فيها إلى ان وصل إلى 6.5 %عام 2009 وهنا يُعزى هذا الاستمرار في النمو إلى ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي إلى ما يقرب من الخمس 18.9%وتكاد تكون الأعلى مساهمة عن القطاعات الاخري (الزراعة والصناعات الاستخراجية) كما يظهر من الجدول: (4)

جدول(4)بعض المؤشرات الرئيسية الاقتصادية في تونس2009

القطاع	الناتج المحلي الاجمالي	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%	حجم اليد العاملة في كل قطاع	النسبة من اليد العاملة الاجمالية%
الزراعة والصيد البحري	4489.2	12.3	461.3	16.3
الصناعات الاستخراجية	5021.8	13.7	414.6	14.7
الصناعات التحويلية	6894.6	18.9	554.6	19.6
الخدمات	15587.6	42.7	1394.7	48.9

المصدر :المعهد الوطني للاحصاء ،نشرة احصائية افريل، p0103 ،الجمهورية التونسية ، وزارة التنمية والتخطيط ،. 2012

أيضا يتضح من الجدول السابق ان نسبة العاملين في الصناعة التحويلية في **تونس** حوالي الخمس (19.6%)، أما الجزء الأكبر فيتركز في قطاع الخدمات بما يقرب من

النصف (48.9%) ، كذلك فإن مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي تكاد تصل أيضا إلى الخمس(معهد الوطني للاحصاء ،تونس PO201 ،(2012)

هذا في الوقت الذي كشف فيه تقرير عن مؤشرات اداء الاقتصاد المصري تحقيق معدل نمو قدره (5.5%)وذلك بفضل معدل نمو الصناعة التحويلية 6.2%والتجارة الداخلية بمعدل 5.1% في الربع الأول من2010/2009 ، مما ساهم في ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في GDP إلى 16.4 %خلال الربع الأول من السنه المالية2010/ 2011، وبهذا احتلت الصناعة التحويلية المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 16.4 %، تلاها قطاع المطاعم والفنادق بنسبة14.43 %. سجلت أيضا الصناعات التحويلية في مصر نموا سلبيا خلال الربع الأول من عام 2012/2011، بواقع(-3,3%) ، مقابل معدلات نمو موجبة في الربعين الثاني، والثالث من نفس العام بواقع 6.3 %،4.9 %، على التوالي، وبمقارنة المعدل بالربعين الثالث والرابع من عام 2011/2010 وهى فترة ثورة 25 يناير وما تلاها(، يلاحظ أنهما بلغا -4.11%، -3.8%)على التوالي ، ويعد هذا بداية انحسار تدريجي للتراجع خلال فترة المقارنة.ويفسر ذلك بسبب التراجع في الصناعتين البترولية وغير البترولية (-3,2%) ، (-5,3%)على التوالي (وزارة االتخطيط، القاهرة،2012) .

إجمالا؛ بعد تحقيق قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو سالب قدره-11.35 %

عام 2011/2010 استطاع ان يحقق معدل نمو ايجابي قدره5.79 %عام 2012/2011 ،وذلك كما يظهر من الجدول.(5)

جدول (5) معدل نمو الأنشطة الاقتصادية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك العمالة مصر 2011/2010-2012/2011 .

الانشطةالاقتصادية	معدل نمو 2011/2010 الربع الثالث %	معدل نمو 2012/ 2011 الربع الثالث %	نسبةالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	التوزيع النسبي للعمالة على الانشطة الاقتصادية %
الزراعه والغابات والصيد	2.08	3.08	8.02	26.9
الصناعات الاستخراجية	2.86	1.02	2.84	00
الصناعات التحويلية	11.35-	5.79	16.45	11
الكهرباء	.38-	9.47	2.6	1.8
المياه	2.88	6.86	0.52	
الصرف الصحي	2.72	6.25	0.12	
التشييد والبناء	9.13-	10.23	10.01	11.7
النقل والتخزين	9.67-	7.88	5.4	6.9
الاتصالات	2.23	9.05	7.2	.9
المعلومات	4.9-	5.85	.24	

قناة السويس	11.09	3.6	2.33	00
تجارة الجملة والتجزئة	7.89-	5.24	10.93	11
المطاعم والفنادق والسياحة	32.95-	24.71	14.43	2.3
المال	4.75	5.17	4.05	
التأمين	1.43-	5.79	0.38	
التامينات الاجتماعية	00	3.71	2.71	15.2
الانشطة العقارية	1.44	4.46	2.47	
الحكومة العامة	2.72	3.22	5.88	
الخدمات الاجتماعية (تعلم وصحه)	1.46-	4.34	3.41	12.3
الإجمالي العام	3.77-	5.23	100	100

المصدر : وزارة التخطيط ،تقرير متابعة الاداء.2012

شكل (4) معدلات نمو الصناعة التحويلية في مصر خلال الربع الثالث

عام 2012/2011

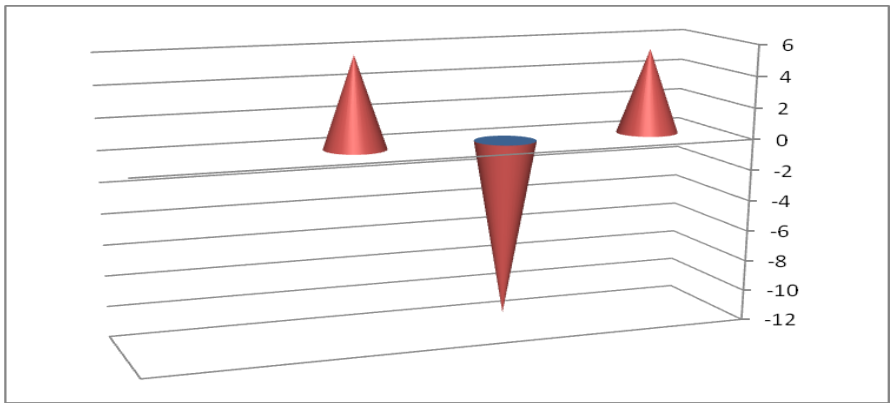

المصدر: من إعداد الباحث

ليس الأمر هنا لعرض مساهمة الصناعة التحويلية فقط في الناتج المحلي الإجمالي، وإنما للتعرف على هيكل القطاع الصناعي في كلتا الدولتين، حيث اشار احد التقارير إلى أن الصناعات الهندسية تعد من أهم الصناعات التحويلية في مصر، حيث بلغت نسبة المنشآت العاملة بالقطاع الهندسي في مصر 21% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، و يعد قطاع الصناعات الهندسية من القطاعات الضخمة حيث يتضمن 9 شعب : صناعة السيارات، والأجهزة المنزلية، و الصناعات المغذية، الآلات و المعدات، و الأجهزة الطبية،والأجهزة الإلكترونية، والكابلات الإضاءة، الأثاث المعدني و التشكيل المعدني.أما عن عدد الشركات المسجلة لدى مركزتحديث الصناعة فقد بلغ 1300 لعام 2010، بإجمالي عمالة أكثر من 120 الف عامل.وتسجل الصناعات الكيماوية 16.5 % من إجمالي الصناعت التحويلية في مصر(تكاد تكون ضعف السائدة في تونس) كما يظهر من جدول(6) يليها المنتجات المعدنية15.1% ثم النباتية 13.8%.(مجلس الوزراء،2012)

أما في تونس فيلاحظ ان **هيكل الصناعة التحويلية** يضم صناعات معملية بنسبة 68. 77%من اجمالي الانتاج الصناعي وتضم مواد غذائية وفلاحية14.67 %، مواد بناء وخزف وبللور7.08%، وصناعات ميكانيكية وكهربية11 %، وصناعات كيماوية

8.45%، بالاضافة إلى صناعات النسيج والملابس والجلود26.89%وبعض الصناعات الأخرى9.5%.

جدول (6)هيكل الصناعة التحويلية في كل من مصر وتونس 2010

مصر%		تونس%	
منتجات كيماوية	16.5	مواد غذائية وفلاحية	14.75
منتجات معدنية	15.1	مواد بناء وخزف وبللور	7.08
منتجات نباتية	13.8	صناعات ميكانيكية وكهربية	11.01
منتجات عادية	11.8	صناعات كيماوية	8.45
الات واجهزة كهربية	6.2	صناعات نسيجية وملابس وجلود	26.89
أخرى	36.6	صناعات أخرى	31.82
إجمالي	100	إجمالي	100

المصدر: من إعداد الباحث عن نتائج المؤشر الشهري للإنتاج الصناعي المعهد الوطني للاحصاء ،وزارة التنمية الجهوية والتخطيط التونسية،نشرة إحصائيةPO103 ،افريل2012 ،ص .2

.تقرير متابعة الأداء الاقتصادي المصري وزارة التخطيط المصرية الربع الأول2012 .

أما بالنسبة لمعدل نمو **الانتاج الصناعي في تونس** فقد زاد بنسبة 3.2%خلال فترة الشهور الثلاثة الأولي من2012 مقابل تراجع -6.8% لنفس الفترة في 2011 ، ويأتي هذا التطور نتيجة النمو الايجابي في العديد من القطاعات ،حيث سجلت الصناعات المعملية ارتفاعا بنسبة 2.3 %في الشهور الاربعة الأولي من 2012 مقابل تراجع بنسبة-4.7 %لنفس الفترة من 2011 ، ويرجع الفضل في ذلك إلى ارتفاع مؤشر الانتاج الصناعي في قطاع الموادالغذائيةو الزراعة9%، وفي قطاع المواد الكيماوية (25.1%) وفي قطاع الصناعات المعملية7.3% ، بينما سجل قطاع المناجم ارتفاعا ملحوظا خلال الاربعة شهورالأولي من عام 2012(31.4%) وذلك بسبب زيادة انتاج الفوسفات 38.4 مع التحسن في قطاع الطاقة بنسبة7 . 5 %الذي يفسر بتزايد انتاج كل من انتاج المواد البترولية المكررة كذلك الكهرباء . في المقابل تراجع الانتاج في قطاع النسيج والملابس وقطاع البناء والخزف والبلور، حتي قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسب قدرت على التوالي ب5.6%،9 .1%،1%مما ادي إلى تراجع مؤشر النمو العام للانتاج الصناعي إلى3.2 %في بدايات 2012عما كانت عليه في 2009 (6.5%) لكن يفسر التراجع في الانتاج الصناعي في ابريل 2012 لانخفاض انتاج صناعات النسيج والملابس والجلد (-13.8)وكذلك الصناعات الميكانيكية والكهربائية (-13.3) رغم التطور الايجابي المسجل على مستوى قطاع المناجم(39.9) وقطاع المواد الكيمائية (6.3) وقطاع المواد المعملية المتفرقة(3.6) معهد الوطني للاحصاء ، تونس،(PO103 2012

نوعية التصنيع:

لما كانت الصناعات ذات التقنية المتوسطة و المرتفعة (MHT) لها أهمية في تحقيق النمو،حيث تزيد من قدرة البلد على المنافسة الدولية، كما لها أثار انتشار على باقي الاقتصاد القومي، وأفاق تعليمية اكبر، كما يتولد عنها قيمة مضافة أعلى، وذلك على

خلاف القطاعات القائمة على الموارد الطبيعية (RB).والمنخفضة التقنية(LT) , التي تولد عوائد أقل ،كما أن قدرتها على المنافسة والاستمرارية أقل ،ولا تحتاج لرأس مال بشري قوي الذي يعد نقطة الارتكاز الذي تقوم عليه الصناعة في الدول المتقدمة ، لذلك دعنا نبحث في دور هذه الصناعات في كل من البلدين مصر وتونس.

بداية يلاحظ من جدول(7) كبر نسبة الصناعات متوسطة وعالية التقنية خاصة في مصر(48%)، في الوقت الذي تعتمد فيه تونس على الصناعات التحويلية القائمة على الموارد الطبيعية بنسبة 51% ، بينما تشكل الصناعات منخفضة التقنية 26% ، أما الصناعات متوسطة التقنية وعالية التقنية فهي تشكل 23%على خلاف الحال في مصر تجد اعتمادها على الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية37 %، وكذلك الصناعات منخفضة التقنية15 %، أما اعتمادها الاكبر فيتمثل في الصناعات متوسطة و عالية التقنية48 %(ويظهر ذلك واضحا من الجدول(7) .

جدول (7) التوزيع النسبي للصناعات القائمة على الموارد الطبيعية ومنخفضة التقنية ومتوسطة وعالية التقنية في كل من مصر وتونس 2009

الصناعة	الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية	الصناعات المنخفضة التقنية	الصناعات المتوسطة وعالية التقنية
مصر	37	15	48
تونس	51	26	23

المصدر: من اعداد الباحث

شكل (5) نسبة الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية والمنخفضة والمتوسطة والعالية التقنية في كل من مصروتونس2009

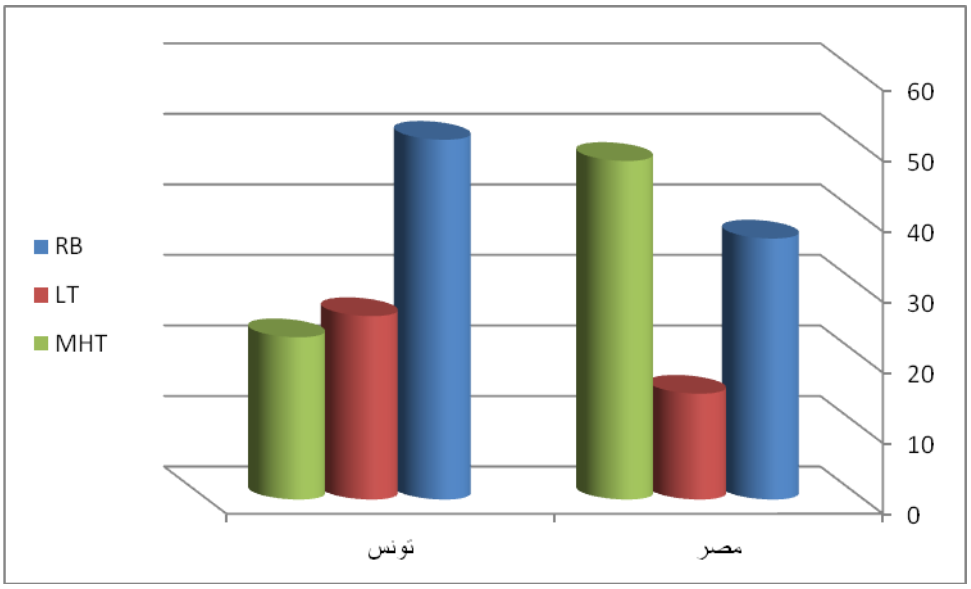

المصدر من اعداد الباحث

اذن الامر لايتعلق بكبر نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ،أو في الصادرات (كما هوالحال في تونس وتجاوز هذه النسب السائدة في مصر)، وإنما أي

نوع من هذه الصناعات الذي يضمن النمو والاستمرار .فقد لوحظ من قبل كبر نسبة الصناعات الاستخراجية في تونس ، وكذلك الصناعات التحويلية المنخفضة التقنية خاصة الملابس والمنسوجات والجلود وهي تمثل نسبة كبيرة. بينما تقل نسبة الصناعات المتوسطة والعالية التقنية(23%) في تونس إلى ما يقرب من نصف النسبة السائدة لهذة الصناعات في مصر (48%). ويعني هذا امكانية قدرة مصر على المنافسة الدولية وتوليد قيمة مضافة أعلى ،إلى جانب أن هذه الصناعات لها افاق اقتصادية واجتماعيةأكبر.

ويستدل على ذلك بمؤشر تنافسية الأداء الصناعي الذي أقرته منظمة التنمية الصناعية والذي يقاس بالمؤشرات التالية الأربعة1 –القدرة على التصنيع،2 –القدرة على تصدير الصناعات التحويلية ،3– وكثافة التصنيع ،4 –ونوعية الصادرات .ويستخدم في سبيل ذلك ستة متغيرات كمية لقياس هذه الركائز الاربعة(unido.2009):

1–**القدرة الصناعية** يستخدم فيها قيمة متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية كمقياس أساسي لمستوي الدولة في التصنيع ،ويتغير وفقا لحجم اقتصاد الدولة .فهو يبين القدرة على انتاج صناعات ذات قيمة مضافة.

لكن إنتاج الصناعات التحويلية لا يعني بالضرورة القدرة التنافسية (فالدول التي مضت وراء الحماية واحلال الواردات قد يكون عندها القدرة على انتاج الصناعات التحويلية، لكن ليس عندها القدرة على المنافسةعالميا ،أي القدرة على الانتاج وليس القدرة على المنافسة). بمعني آخر أن تونس تظهر هنا بارتفاع قدرتها التصنيعية لكن لم تتحدد بعد القدرة على المنافسة والتي يمكن قياسها بالمقاييس التالية.

2– **القدرة على تصدير** الصناعات التحويلية : يعتبر هذا المقياس على المستوي العالمي المكون الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنافسية ،لذلك يستخدم نصيب الفرد من الصادرات المصنعه كمؤشر لقدرة الدولة لمقابلة الطلب العالمي على السلع المصنعة.

3- **كثافة التصنيع** :تقاس بمؤشرين أولهما مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ،و**ثانيهما** مساهمتها في الانشطة ذات التقنية المتوسطة والعالية ذات القيمة المضافة المرتفعة.فالأول يبين دور الصناعة التحويلية في الاقتصاد القومي أما الثاني يقيس درجة التعقد التكنولوجي للصناعة التحويلية.

4 – جودة صادرات الصناعات التحويلية :تقاس بمؤشرين **أحدهما** يتعلق بنسبة الصادرات المصنعه، **والآخر** يتعلق بنسبة الصادرات المصنعة ذات التقنية المتوسطة والعالية لإجمالي الصادرات .فالأول يشير إلى دور الصادرات المصنعه في النشاط التصديري ،والثاني يشير إلى التعقيد التكنولوجي والقدرة على تحقيق منتجات أكثر تقدماً تستطيع التحرك لمناطق ذات نمو تصديري وأكثر ديناميكية.

وفقا لهذه المؤشرات قد يبدو للوهلة الأولي إرتفاع القدرة الصناعية لكل من مصر وتونس وذلك بسبب إرتفاع متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية ، وإن كانت في تونس 423$ أعلى منها في مصر 369$ أي أن كل منهما قادرة على إنتاج صناعات تحويلية ذات قيمة مضافة مرتفعة، لكن لايعني هذا بالضرورة قدرة هذه الصناعات على المنافسة عالمياً، لذلك يتم اللجوء إلى المقياس الثاني وهو القدرة على تصدير الصناعات التحويلية ،والذي يقاس بنصيب الفرد من من الصادرات المصنعة ،حتي يمكن قياس قدرة الدولة على مقابلة الطلب العالمي.

والأهم من ذلك هو المؤشر الثالث حيث يستخدم كثافة التصنيع التي يتم قياسهاعن طريق مقياسين أولهما مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ،والتي بلغت في تونس 17.2% وهي أعلى منها في مصر16.9%عام2010 . مما يدل على أن ارتفاع دور الصناعات التحويلية في الاقتصاد التونسي،لكنه ليس بكثير عن الدور الذي تلعبه تلك الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري ،أما المقياس الثاني فيشير إلى التعقد

التكنولوجي للصناعة التحويلية ،ومن هنا وجد إرتفاع هذه النسبة للصناعات التحويلية ذات التقنية المتوسطة والمرتفعة في مصرإلى48 %، بينما تصل في تونس23% عام 2010،أي أن الأمرليس بارتفاع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد القومي ، وإنما أى من هذه الصناعات التي ترتفع نسبتها، خصوصا وأن تونس تظهر فيها مساهمة الصناعات الاستخراجية والصناعات منخفضة التقنية بشكل واضح 77% انظر جدول(7) وتتركز الصادرات الصناعية المصرية من غير المنتجات البترولية في المنتجات الكيماوية حيث تبلغ نسبتها16.5 %من اجمالي الصادرا ت السلعية ، بيفما تصل نسبتها في تونس 48.5 %.أما الصناعات النسيجية منخفضة التقنية في تونس وصلت نسبتها إلى27 % تقريبا من اجمالي الصناعات التحويلية فيها ويعطي الوزن الايجابي للأنشطة المعقدة على أساس الهيكل الاكثر تعقيدا ،وكلما زاد وزنها بالنسبة للأنشطة الاخري كلما دل على النضج الصناعي والمرونة والقدرة على التحرك للانشطة سريعة النمو.

ثم يأتي المؤشر الرابع و الأخير وهو **جودة صادرات الصناعات التحويلية** والتي تقاس بمقياسين أولهما نسبة الصناعات التحويلية من اجمالي الصادرات ؛ففي مصرحققت 41 % ،أما في تونس75% ، وهذا المقياس يشير إلى دور الصناعات التحويلية في النشاط التصديري(Africa development bank group,2011).

وثانيهما : نسبة الصادرات المصنعة ذات التقنية المتوسطة والمرتفعة لإجمالي الصادرات، وهو يشير إلى القدرة على التحرك إلى المناطق ذات النمو التصديري والاكثر ديناميكية وصلت هذه النسبة في مصر 48% في الوقت الذي ظلت فيه في تونس عند 23 %.

إجمالا؛ تظهر هذه المؤشرات قدرة كل من البلدين على التصنيع وتجاوزها في تونس عن مصر، لكن تتضح في مصر القدرة على المنافسة الدولية والاستمرارية والتحرك نحو

الانشطة الأكثر ديناميكيا، وكذلك القدرة على مقابلة الطلب العالمي على تلك السلع وذلك لارتفاع نسبة الصناعات المتوسطة وعالية التقنية فيها عن تونس.

وأخيرا يمكن الاشارة إلى ترتيب كل مهما في مجال التصدير حيث تحتل تونس المرتبة 73،بينما تحتل مصر المرتبة 63 على المستوي العالمي(World Trade organization.2012).

يبقي لنا الاشارة إلى الأوضاع الاقتصادية في كل من البلدين والتطورات التي حدثت عقب ثورات الربيع العربي:

أولا **بالنسبة لمصر**

أشار تقرير صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري ، إلى حدوث تطور في الصناعات التحويلية في عام2011 ، فعلى الرغم من الظروف الاقتصادية التي مرت بها مصر خلال ذلك العام2011 ، إلا أنها سجلت ارتفاعا ملحوظا في ديسمبر 2011 مقارنة بيناير2011 ، كماأضاف تقرير الجهاز المركزي، إلى أن قطاع الصناعات التحويلية سجل خسائر بلغت 3736.6 مليون جنيه أي بنسبة 0.7 %من إجمالي الإنتاج السنوي بسعر البيع على مستوى الجمهورية خلال الفترة من 28يناير إلى 25 فبراير2011، وكانت القاهرة الكبرى – ومدن القناة – والإسكندرية – والعاشر من رمضان من المناطق الأكثر تأثراً حسب التقرير، حيث بلغت الطاقة العاطلة في هذه المناطق حوالي 60 %من إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال تلك الفترة، وقد حققت صناعة المنتجات الغذائية أعلى نسبة خسائر سواء في الإنتاج بسعر البيع (20%) أو في القيمة المضافة الصافية (18.2%)من إجمالي الخسائر خلال نفس الفترة، و تحققت أعلى نسبة خسائر في إقليم القاهرة الكبرى ، حيث بلغت 44.7 %من الإنتاج بسعر البيع ، و 41.2 %من القيمة المضافة الصافية من إجمالي الخسائر المحققة في الفترة المذكورة،

أما عن مقدار الخسائر خلال الأسبوع الأول من ثورة 25 يناير، فقد بلغت 2.7مليار جنيه، وذلك بسبب إعلان كثير من المستثمرين عن عدم التوسع في مشروعاتهم الداخلية، وهو ما اثر سلبا على حجم صادرات تلك الصناعات للخارج خلال عام2011 .

وفيما يتعلق بالمنتجات البترولية، (كأحد أهم الصناعات التحويلية)، اشادت أحد التقارير بارتفاع قيمة صادرات مصر من الزيت الخام والمنتجات البترولية خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2011 بنسبة47.3 %، لتصل إلى 5.103 مليار دولار مقابل 3.463 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2010 . وذكر التقرير أيضا ارتفاع في إنتاج الزيت الخام والمكثفات والبوتاجاز بنسبة 0.8 %خلال عشرة شهور ليسجل نحو 29114 ألف طن مقابل 28869 ألف طن خلال الفترة ذاتها من عام2010 ، وفي المقابل تراجع الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية بنسبة 6.3 %ليبلغ 28569 ألف طن على مدى الفترة المشار إليها،(مجلس الوزراء 2012)

وأشار تقرير متابعة الأداء إلى تحقيق الصناعة التحويلية في مصر معدل نمو5.8 %خلال الربع الثالث من عام 2011 (وزارة التخطيط القاهرة 2012).

والملاحظ من هيكل الصناعة التحويلية أن أداء نشاط تكرير البترول جاء سالبا (-1.8%)خلال الربع الثالث2012 بعد تحقيق معدل نمو متميز خلال الربع الثالث 4 %من العام السابق 2011،كما حققت الانشطة التحويلية أداءا متميزا حيث بلغ معدل نمو القطاع في الربع 6.2% مقارنة بسالب -12 %في الربع المناظر. لكن الجدير بالذكر هو تناقص نسبة البطالة إلى18.1% خلال الثلاث شهورالأولي من 2012 وذلك وفقا لتقرير المسح الوطني للسكان والتشغيل ، حيث قدر عدد العاطلين عن العمل ب 709.7الف من مجموع السكان النشيطين اقتصاديا8 .3916الف، عما كانت عليه في الشهورالاخيرة من2011 (9 .18%) ويتضح من الجدول (8) نسبة البطالة بين الذكور والاناث في تونس في الشهور الأولي من2012 .

جدول (8)نسبة العاطلين عن العمل ذكور واناث في تونس في الفترة 2007 –2012.(%)

	مايو2007	مايو2008	مايو 2009	مايو 2010	مايو 2011	نوفمبر2011	فبراير 2012
المجموع	12.4	12 .4	13.3	13	18.3	18.9	18.1
ذكور	11.3	11.2	11.3	10.9	15.0	15.4	14.9
اناث	15.3	15.9	18.8	18.9	27.4	28.2	26.6

المصدر :احصائيات تونس،البطالة والتشغيل ،نشرة احصائيةp0201 ، 2012 .

ويظهر من الجدول السابق ارتفاع نسبة البطالة بين الاناث عن الذكور خلال الفترة كلها، لكن الجدير بالذكر انها تكاد تصل إلى الضعف في بعض السنوات خاصة السنوات الاخيرة2011، 2012 (المعهد الوطني للاحصاء تونس 2012 ،po102).

القدرة على توليد الطاقة: أشار تقرير المصرف التونسي زيادة إيراداتها من الغاز الطبيعي إلى 3.2 مليون طن مكافئ نفط ،وذلك عن إيرادات من منتجات محلية ورسوم عينية تقاضتها تونس عن مرور انبوبين غاز للجزائر عبر تونس إلى ايطاليا وسلوفينيا ،وبات الغاز يشكل 44.6 في المئة من مصادر الطاقة في تونس عام2011 ، في مقابل 41.3 في المئة 2010 . وارتفعت استثمارات تونس في قطاع التنقيب عن المحروقات وتطوير الحقول من 500 مليون دينار تونسي (330 مليون دولار) إلى 2.7 مليار دينار (1.8 مليار دولار)بين 2005 –2008 .وعلى الرغم من تداعيات الأزمة الاقتصادية خلال 2009ظلت الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع في مستوى مرتفع لم ينزل دون 1.9 مليون دينار(1.3مليار دولار) .وأتاح حفر 38 بئراً استكشافية في السنتين الأخيرتين

تحقيق 20 اكتشافاً نفطياً وغازياً، لكنها لم تعد كافية لتغطية احتياجتها، لذلك تُركز تونس على زيادة حجم وارداتها النفطية من البلدان المغاربية لتقليل من تكلفة النقل والسيطرة على العجز في ميزان الطاقة .وزادت في الفترة الأخيرة الواردات النفطية من الجزائر وليبيا والمغرب. (المعهد الوطني للاحصاء تونس103po).

أماالطاقة الشمسية يسعى التونسيون إلى تعزيز الاعتماد على الطاقة الشمسية حيث يستقبل البلد 3000 ساعة من الشمس سنوياً ، لذلك بات من الضروري البحث في إمكانات إقامة محطات لتوليد الكهرباء بالاعتماد على الطاقة الشمسية .مما دعا لإنشاء شركة ترانسغرين Trans green التونسية الإيطالية لنقل الطاقة الكهربائية المنتجة في الضفة الجنوبية إلى بلدان الضفة الشمالية .ولا تزال الطاقة الشمسية غير مستثمرة في بلدان حوض المتوسط، فلا تستخدم البلدان المشاطئة سوى 4 في المئة من الطاقة الممكنة، على رغم كونها مُعرضة لأشعة الشمس في غالبية أيام السنة.

التجارة الخارجية: تطورت الواردات خلال الخمسة شهور الأولي من2012 بنسق أسرع من الصادرات حيث ارتفعت الصادرات خلال هذه الفترة بنسبة4.1%في الوقت الذي زادات فيه الواردات 14.5 %وسجلت المبادلات التجارية لتونس1 ر11046مليون دينار عند لتصدير و 15539.9 مليون دينار عند التوريد، وقد ادي هذا التفاوت إلى تفاقم العجز التجاري ليبلغ−8 .4439مليون دينار مقابل −3316 مليون دينار2011،وتراجعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات ب71.3% مقابل78.2 %يمكن تفسير ذلك بتراجع صادرات قطاع النسيج والملابس والجلد ، وقطاع الصناعات الكهربية التي تشكل 48 %من اجمالي الصادرات اي ما يقرب من نصف الصادرات بنسب متتالية7.5% ،1 % في الوقت الذي تزايدت فيه واردات جميع القطاعات خاصة منها الطاقة والمواد الأولية والنصف المصنعه ،

ومواد التجهيز فى2011، إلى جانب إرتفاع الواردات من المواد الاستهلاكية غير الغذائية(والمعهد الوطني للاحصاء تونس(po104).

الخلاصة والتوصيات

إذا كانت الصناعة التحويلية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لم تنل الحظ الوافر من الاهتمام في العديد من الدول الأفريقية .وتتضح ذلك في هذه الورقة سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي،أو من حيث العمالة ،أو حتى من حيث الصادرات الكلية .وانخفضت فيها القيمة المضافة، بل حققت معدلات نمو سالبة خلال فترة التسعينيات ماعدا شمال أفريقيا .أما بالنسبة للعالم الخارجي فتجد أفريقيا جنوب الصحراء حققت أقل النسب من حيث القيمة المضافة فلم تصل حتى 1 %، في حين تشكل هذه النسبة ما يقرب من 70% في الدول الصناعية ،ولم يتعد معدل نمو القيمة المضافة الصناعية المحلية لأفريقيا جنوب الصحراء في النصف الأول من هذا العقد سوى 3%، في الوقت الذي وصل هذا المعدل 8.7 %في جنوب آسيا ، 9.8 %في شرق آسيا.

وعلى المستوي الداخلي كان الأداء الصناعي في أفريقيا جنوب الصحراء بطيئا ، بل تراجع عن باقي الدول النامية الاخري خصوصاحينما تقييم الأداء وفقا لبعض المؤشرات الأساسية لاسيمافي البنية التحتية(كهرباء ، وطرق واتصالات)، وتفسير علاقاتها بالنمو.

لذلك يمكن القول بأن انخفاض هذه المؤشرات كان له تأثير سلبي على النمو، وجعل أفريقيا تسجل أرقاأما منخفضة بالنسبة للعالم، لكن قام بعض هذه الدول بمحاولات للخروج من هذا المأزق، وكان على رأسها موريشيوس صاحبة أكبر قصة نجاح فى أفريقيا حيث نوعت فى نشاطها الاقتصادي بالتصنيع والسياحة الى جانب إنشاء مناطق لتجهيز الصادرات، ومناطق صناعية حرة، وتقديم حوافز ضريبية للأعمال، والسماح لشركات تصدير جديدة ، مع احترام القوانين واللوائح وحماية الاستثمارات. كذلك قامت كوت ديفوار بتصنيع الأسماك والأخشاب، حتى بتسوانا والسنغال عملتعلى الاستثمار فى مواردهما البشرية والبنية التحتية، خصوصاً وأن اقتصادهما كان قائما على الملابس والماشية، حيث اتخذتسياسة جديدة للتصنيع خصوصا فى الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

وعلى الرغم أن من القارة الأفريقية تمتلك الكثير من الثروات ورأس المال البشري وحققت في بعض الاحيان معدلات نمو اقتصادي كبير مع ارتفاع الاسعار في السوق العالمي لبعض منتجاتها ،إلا أن هذا لم يترجم في تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة مثل

القضاء على الفقر، أوتقليل التفاوت الاجتماعي، أو حتي توفير الخدمات التعلمية . بمعني آخر لم تحدث تطورات محسوسة لمعيشة الناس ،ولم يظهر سوى أرقام في الناتج المحلي الاجمالي أو الثروة أو التجارة أو الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، لذلك كان الاتجاه الجديد لدعوة القادة الافارقة إلى ترجمة التقدم الاقتصادي إلى تقدم اجتماعي وسياسي، وإذا كانت هناك أساسيات لتحقيق ذلك مثل السلام والاستقرار واللوائح والقوانين التي تعد في حد ذاتها شروطا للتقدم، لكن مازالت هناك شروطا أخري تتمثل في أن النمو لابد أن يؤدي إلى توفير وظائف، وتنويع القاعدة الصناعية.،كذلك تسمح التجمعات الاقليمية والبنية التحتية الافضل بتوسع التجارة،ومع زيادة تشغيل المراة يزداد دخل الاسرة ومستويات التعليم والتغذية ،مع زيادة الانتاجية الزراعية .كما أن الشفافية تعمل على انتشار فوائد الثروات الطبيعية بشكل كبير، ولا يحدث ذلك بدون حكم جيد ومؤسسات قوية . وقد اظهرت ثورات دول الشمال الافريقي أن عصر المعلومات قد غيرالمفاهيم وازدادت الضغوط على القادة للحصول على الحريات ، ولم يتوقف الامر عند القادة الافارقة فقط ، بل تعداهم إلى مطالبة الشركاء الدوليين المشاركة في تحقيق التقدم، فقام البعض بتقديم المساعدات المالية والسياسية للقارة.

في نفس الوقت قام العديد من الدول الأفريقية ببعض الاصلاحات الهيكلية والخصخصة والتحرير ، الأمر الذي أدى إلى تحسينات في مجال الاعمال كماهو الحال فى رواندا واثيوبيا وليبيريا ، أو في القطاع المالي في نيجيريا، أوالحكم والادارة في سيراليون. وظهرت ديناميكية القطاع الخاص على مستوي القارة مثل مشروعات الزهور في أوغندا، ودباغة الجلود في اثيوبيا ، ،وصناعة الافلام في نيجيريا ،كل هذه العوامل دعمت النمو المتحقق من تصدير السلع الأولية . حتى مع اختلاف معدلات النمو بين الدول بعضها البعض، يتوقع أن يكون ضمن أعلى عشر دول سريعة النمو (الكنغو الديمقراطية ، واثيوبيا، غانا،و موزمبيق،و نيجيريا وزامبيا،و تنزانيا) .بينما هناك دول يتوقع أيضا تحقيقها نموا أقل من المتوسط السائد (جمهورية أفريقيا الوسطي،و تشاد، وكوت ديفوار، غينيا الاستوائية، وإرتريا).وبالانتقال إلى النقطة الثانية ألا وهي انخفاض نوعية النمو المتحقق،والإمكانيات العديدة المتاحة يلاحظ على النمو المتحقق في أفريقيا أنه لم يكن ايجابيا في كثير من الاحيان ، فلم يصاحبه التحولات الهيكلية المطلوبة ولا حتي بتوزيع منتجاتها ، ولم يترجم في كثير من الأحيان لتنمية بشرية عادلة وخدمات عامة بسبب الفوائد.

ويبقي القول أن الفرصة مازالت أمام القارة للخروج من الدائرة المغلقة عن طريق تنويع التجارة ،ومع تحسن فرص التصدير في بعض الصناعات التحويلية الخفيفة والتصنيع الزراعي اللذان شهدا تطورا ملحوظا في العقدين السابقين ،إلا أن الصناعات الاستخراجية مازالت مكتسحة. ولم يتغير هيكل الصادرات في أفريقيا جنوب الصحراء من الصناعات الخفيفة إلى الثقيلة كما حدث في دول شرق آسيا التي نمت من 19 %إلى 33% في الفترة 1995– 2008 .وعلى الرغم من تضاعف قيمة صادرات أفريقيا جنوب الصحراء من الصناعات التحويلية الخفيفة ب19.8 بليون $ في الفترة1997 حتي 2008 ،إلا أن نصيبها من صادرات الصناعة التحويلية الخفيفة العالمية مازال ضعيفا بل انخفض من 1.2% إلى اقل من9. %في الفترة 1980–2008 وكان من أكبر المصدرين في أفريقيا : جنوب أفريقيا وبتسوانا وناميبيا وموريشيوس وكينيا حيث شكلوا سويا 75% من صادرات الصناعات التحويلية لخفيفية ،كذلك في 2008 زادت صادرات نيجيريا ومدغشقر وليسوتو من الجلود والمنسوجات.

أما بالنسبة لمصر وتونس فقد لوحظ ارتفاع قدرة كل من البلدين على التصنيع وتجاوزها في تونس عن مصر، لكن تتضح في مصر القدرة على المنافسة الدولية و الاستمرارية والتحرك نحو الأنشطة الأكثر ديناميكيا، وكذلك القدرة على مقابلة الطلب العالمي على تلك السلع وذلك لارتفاع نسبة الصناعات المتوسطة وعالية التقنية فيها عن تونس.وأخيرا يمكن الإشارة إلى ترتيب كل مهما في مجال التصدير حيث تحتل تونس المرتبة 73 ،بينما تحتل مصر المرتبة 63 على المستوي العالمي.

بشكل عام طُرحت بعض الحلول لمواجهة تحديات الصناعة في الدول الأفريقية حتي تستطيع اللحاق بركب الدول المتقدمة صناعيا والخروج لاسواق التصدير و المنافسة وذلك

من خلال المزج بين مجموعة من التدابير والسياسات مثل:التوسعExpanding والتنوع Divesification، ،والتعميق ..Deepeningوالارتقاءupgrading

الملاحق

جدول (1) مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في بعض المناطق الأفريقية في الاعوام 2008,2000,1990,1970

المنطقة	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%	1970 %	1990 %	2000 %	2008 %
الدول الأفريقية	الصناعةالتحويلية	6.3	15.3	12.8	10.5
	التعدين	4.8	15.2	18.4	25.8
شرق أفريقيا	الصناعةالتحويلية	1.7	13.3	10.4	9.7
	التعدين	.8	3.3	3.1	3.7
وسط أفريقيا	الصناعةالتحويلية	10.3	11.2	8.2	6.4
	التعدين	19.2	18.9	39.3	50.5
شمال أفريقيا	الصناعةالتحويلية	13.6	13.4	12.8	10.7
	التعدين	15.7	17.2	19.5	29.8
الجنوب	الصناعةالتحويلية	22	22.9	18.4	18.2

الافريقي	التعدين	12	14.3	11.7	13.1
غرب افريقيا	الصناعةالتحويلية	13.3	13.1	7	5
	التعدين	7.7	18.8	29.3	29.6

المصدر : من اعداد الباحث عن2011 P.15, UNIDO /UNCTAD

جدول (2)العشرة المنتجات الأولي لكل من الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية والمنخفضة التقنية RBوالمتوسطة وعالية التقنية HMفي أفريقيا في2008

العشرة المنتجات الأولي في مجموعة الصناعات القائمة على الموارد الطبيعيةRB	مساهمة الصناعات التحويلية RBفي الصادرات2008 %	العشرة المنتجات الأولي في مجموعةالصناعات منخفضة التقنية	مساهمتها في الصادرات 2008 %
الزيوت الثقيلة والبيوتومين	12.4	الملابس	2.9
البروبان السائل والبيوتان	4.6	ملابس حريمي وبناتي	1.8
الاحجار الثمينة واللالئ	4.5	ملابس رجالي وأولادي	1.7
الاملاح والأوكسيدات	4.2	حديدومسبوكات	1.0

المعادن الخام	2.8	معادن اساسية مصنعة	.9
الحديد الخام	2.2	احذية	.8
منتجات بترولية	1.0	سبائك معدنيةومطروقات	.8
النحاس الخام	1.0	جلود	.7
الاسماك والقواقع	.9	بلاستيك	.7
المشروبات الكحولية	.8	اثاثات	.7
الاجمالي	34.3	الاجمالي	12.0

جدول (2) المنتجات العشر للصناعة منخفضة ومتوسطة وعالية التقنية

المنتجات العشرة الأوائل للصناعات المتوسطة التقنية	مساهمتها في الصدرات2008 %	الصناعات التحويلية العشرة الأوائل عالية القنية	مساهمتها في الصادرات 2008%
سبائك حديدية pig iron	4.2	الصمأمات والترانزيستورز	.7
سيارات مسافرين	3.3	معدات اتصال	.6
اسمدة مصنعة	2.8	معدات طيارات	.6
معدات كهربية	2.4	ادوية بيطرية	.3
مضخات غاز و مراوح ومصافي	2.3	ادوات تحكم	.30
سفن ومراكب	1.5	معدات طاقة كهربية	.20
سيارات سلع وخدمات	1.3	معدات حاسب الي	.2
معدات ودوائر كهربية	1.1	Rotating electric plant	.1
قطع غيارسيارات	.9	معدات مكتبية	.1

منتجات كيماوية متنوعه	.7	راديو وخامات مصنعه	.1
الاجمالي	20.0	الاجمالي	3.3

المصدر :Economic development in Africa report 2011p:20

جدول(3) أداء الصناعات التحويلية في بعض الدول الأفريقية في كل من1990-2010

الدولة	نصيب الفرد من MVA 1990	نصيب الفرد من MVA 2010	معدل النموالسنوى نصيب الفرد من MVA 1990-2010	نسبة الصناعات التحويلية القائمة على الموارد الطبيعية 1990	نسبة الصناعات التحويلية منخفضة التقنية 2009	نسبة الصناعات التحويلية متوسطة وعالية التقنية 2009
مصر	177	369	3.7	37	16	48
تونس	253	493	3.4	51	26	22
ناميبيا	92	348	6.9	00	00	00
الجزائر	179	136	1.4-	67	20	13
اثيوبيا	8	9	0.3	67	20	13
كينيا	49	47	0.3-	68	19	13

ليسوتو	44	103	4.3	36	55	9
ليبيا	319	237	1.5-	81	8	11
موريشيوس	522	801	2.2	35	48	16
المغرب	180	246	1.6	45	30	25
نيجيريا	15	24	2.4	26	53	21
جنوب أفريقيا	551	581	.3	52	17	31
السودان	19	34	2.8	84	9	7
سوازيلاند	311	451	1.9	00	00	00
سيشل	692	1193	2.8	00	00	00
ناميبيا	92	348	6.9	00	00	00
أوغندا	9	26	5.6	58	29	13
موزمبيق	15	52	6.2	00	00	00

UNCTAD'1': Economic development in Africa report 2011p:28.

المراجع:

أولا المراجع باللغة العربية

1- البرنامج الانمائي للامم المتحدة :الاستدامة و الانصاف مستقبل افضل للجميع :تقرير التنمية البشرية2011، البرنامج الانمائي للامم المتحدة.2011.

2-الجمعية العامة للامم المتحدة :**تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا** (1993-2002)الدورة السادسة والخمسون البند 109ب من القائمة الأولية، مسائل السياسات القطاعية ، التعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية 5 يوليو2001 ص2،3.

3-الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء :القاهرة 2011

4-جاد، امينة :الصناعة المصرية ركيزة التنمية في مصر وأهمية الصناعة في الاقتصاد المصري" الصناعة في مصر وأمال التنمية والنهضة ،.23سبتمبر2008 .

5-كازدار: الصناعات التحويلية في مصر ساهمت ب 16% من النمو، 9يناير 2011 KAZDAR.COM،

6-مجلس الوزراء ، مركزالمعلومات دعم اتخاذ القرار :الأداء الاقتصادي والاجتماعي المقارن لمصر مع بعض دول العالم، القاهرة، تقرير نصف سنوي،العدد الثاني والعشرون ،ابريل.2012.

7-معهد الوطني للاحصاء :الجمهورية التونسية: وزارة التنمية الجهوية والتخطيط ،معهد الوطني للاحصاء،نشرة احصائية، **التشغيل والبطالة**،201po،.2012.

8-:----------الجمهورية التونسية: وزارة التنمية الجهوية والتخطيط معهد الوطني للاحصاء،نشرة احصائية، **الانتاج الصناعي** ،PO103 ، افريل،.2012

9-:----------الجمهورية التونسية: وزارة التنمية الجهوية والتخطيط معهد الوطني للاحصاء،نشرة احصائية،**التجارة الخارجية** PO104 ،جوان2012

10-وزارة التخطيط :تقرير متابعة الاداء الاقتصادي خلال الربع الثالث لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي2012/2011 ،القاهرة،2012،

11-وزارة التجارة والصناعة:قطاع نقطة التجارة الدولية،العدد التاسع والثلاثون، القاهرة يناير 2012

ثانيا المراجع باللغة الانجليزية

1-Africa Development Bank: **African Statistical Yearbook**, (Group of African Development Bank, African Union, African Economic commission), 2009, 2011.

2- African Development Bank Group: **Annual development Effectiveness review**2011. Annual Review, (Tunisia, African Development Bank, 2011).

3- Africa Progress Panel: Africa Progress Panel the Transformative Power of partnerships, **Africa Progress Report 2011**, (Geneva, Africa Progress Panel 2011.

4— Calderon, Cesar, Luis Serven: **Infrastructure and Economic Development in Sub- Saharan Africa**, Policy research working paper 4712, the World Bank, Development Research Group. Macroeconomics and Growth, September, 2008.

5- Economic commission for Africa: **Economic Report on Africa 2011**, Governing Development in Africa –the role of the state in

economic transformation, Economic commission for Africa, African Union, Addis Ababa, 2011.

6-frank Makange Blog: Africa Economic Potential is Limitless February 2012 .http://www.blog.frankmakange.com/2012/02/africas-economic-potential-is-limitless/trackback./

7- Mutume, Gumisiai: Africa Strives to Rebuild its domestic industries, Economic diversification to guard against unfavorable commodity price, **Africa Renewal**, formerly" Africa recovery' United Nation, New york, NY 10017, VOL 18#3, October 2004. p.1. www.un.org/AR.

8-SA Commercial prop news:Regional industrial development to enhance Africa's Economy, by SA Commercial prop news,19/3/2012.

9-UNCTAD"1" United Nations Conference on Trade and Development, United Nations Industrial Development Organization, : **Economic Development In Africa** Report 2011,SPECIAL ISSUE Fostering Industrial, Development in Africa in the New Global Environment, 2011.

10-UNCTAD "2" United Nations Conference on Trade and Development, HandBook Statistics Manual 2011,(NewJesyUnited Nations2011).

11-UNIDO, United Nations Industrial Development Organization, : **Industrial Development Report** 2009, Breaking in and Moving up :New Industrial Challenges for the Bottom Billion and the Middle-

income Countries " Manufacturing Value Added and Employment"

,(United Nations Industrial Development Organization) ,2009.

12-World trade Organization: **World trade Report2012**, trade

puplic policies a closer look at non-tariff measures in 21 century.

13-world Bank: **Africa development Indicators**2011, World Bank.

Washington, D.C. 20433, 2011.

,

الشكل الاصليلشكل (2)t,

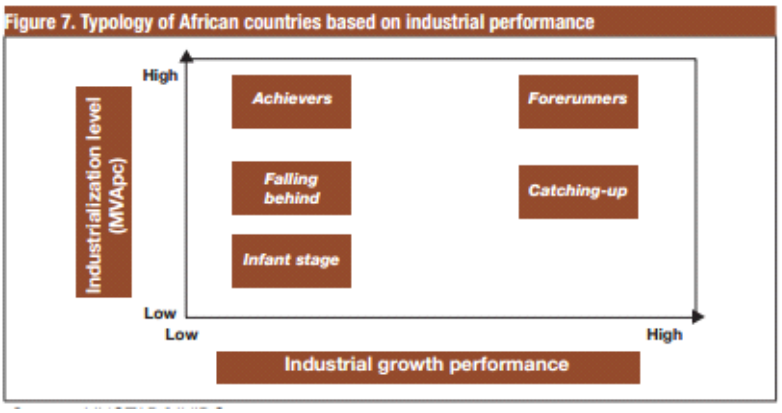

الشكل الاصلي لشكل (3)

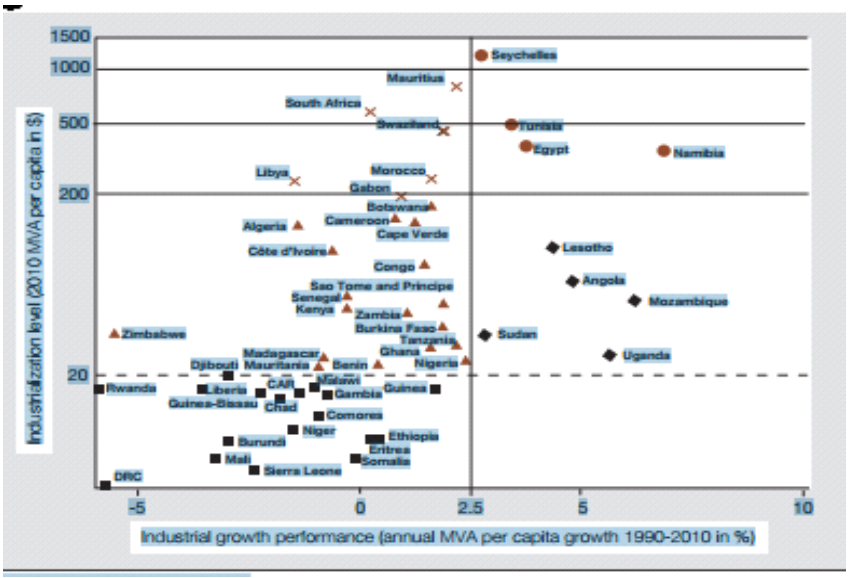
1500
1000
500
200
20
Industrialization level (2010 MVA per capita in $)
Seychelles
Mauritius
South Africa
Swaziland
Tunisia
Egypt
Namibia
Libya
Morocco
Gabon
Botswana
Algeria
Cameroon
Cape Verde
Côte d'Ivoire
Lesotho
Congo
Angola
Sao Tome and Principe
Senegal
Kenya
Mozambique
Zambia
Burkina Faso
Zimbabwe
Sudan
Tanzania
Ghana
Uganda
Madagascar
Djibouti
Mauritania
Benin
Nigeria
Malawi
Rwanda
Liberia
CAR
Guinea
Gambia
Guinea-Bissau
Chad
Comoros
Niger
Ethiopia
Burundi
Eritrea
Somalia
Mali
Sierra Leone
DRC
-5
0
2.5
5
10
Industrial growth performance (annual MVA per capita growth 1990-2010 in %)